

اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق  
في الجامعات الأردنية

الأستاذ مأمون حطاب  
دار حوسبة النص العربي

الأحد 24 ذي الحجة 1435هـ- الموافق 19 تشرين الأول 2014م



## مقدمة:

لقد أخذت اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة التي أنشئت بتاريخ 2010/11/19م على عاتقها العمل على تنفيذ بنود هذا المشروع، وحددت مشروعات عدة لذلك كان من بينها مشروع دراسة: واقع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

وذلك إدراكاً منها لأهمية الدور الذي تقوم به كليات الحقوق في الجامعات الأردنية في تأهيل الخريجين والعاملين في القضاء، وفي مؤسسات السلطة القضائية ومحاكمها المتعددة، ونقابة المحامين في المملكة الأردنية الهاشمية، ونظراً لما لاحظته من مستوى لغوي لا يرقى إلى أهمية القرارات التي تصدر عن المحاكم العليا، ومستوى الرسائل الجامعية والخريجين، فقد اتخذت قرارها رقم (62-2012) تاريخ 7 أيار 2012م، بتشكيل فريق عمل يتكون من:

الدكتور عبد الحميد الفلاح ، الدكتور أنور أبو سويلم ، الدكتور سمير الدروبي ، الدكتور غازي أبو عرابي ، الدكتور فتحي العاروري ، الأستاذ مأمون الخطاب.

وذلك لإعداد دراسة ميدانية تحليلية لهذا المشروع، تشمل واقع اللغة العربية في قرارات محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان، وفي الرسائل الجامعية: الماجستير والدكتوراه، وبعض محاضرات أعضاء هيئة التدريس، وأوراق امتحانات طلبة كليات الحقوق في ست جامعات أردنية: أربع جامعات رسمية، هي (الأردنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت) وجامعتان خاصتان هما : جامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة للفترة (2008-2011).

وفي ضوء ذلك تألفت الدراسة من مقدمة وتمهيد اشتمل على أهمية الدراسة وأهدافها ومشكلتها وإطارها الزمني والمكاني، والدراسات السابقة، ومجتمع الدراسة وأداتها، وآليات تنفيذها واستباناتها، وأنواع الأخطاء التي رصدها فريق العمل وهي أخطاء في الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة.

وسأحاول في هذا البحث أن أقدم ملخصاً عن هذه الدراسة يتضمن أهم محاورها مستعيناً ببعض الجداول الإحصائية التي حفلت بها الدراسة الأصلية. وقد توزعت الدراسة على أربعة أبواب، هي:

**الباب الأول: واقع اللغة العربية في القضاء الأردني، وجاء في أربعة فصول:**

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في محكمة التمييز

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في محكمة العدل العليا

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في محاكم الاستئناف في عمان وإربد

ومعان.

**الفصل الرابع: مقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز والعدل العليا، والاستئناف في عمان وإربد ومعان.**

**الباب الثاني: واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، واقتصر على أربع جامعات رسمية، هي: (الأردنية، واليرموك، وموتة، وآل البيت) وجامعتين خاصتين، هما: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة.**

وجاء في سبعة فصول:

**الفصل الأول: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير**

**والدكتوراه) في الجامعة الأردنية.**

**الفصل الثاني:** واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة اليرموك.

**الفصل الثالث:** واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة مؤتة.

**الفصل الرابع:** واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة آل البيت.

**الفصل الخامس:** واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) والدكتوراه) في جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

**الفصل السادس:** واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة الإسراء الخاصة.

**الفصل السابع:** مقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات المشمولة بالدراسة

**الباب الثالث:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وجاء في سبعة فصول هي:

**الفصل الأول:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية.

**الفصل الثاني:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك.

**الفصل الثالث:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة.

**الفصل الرابع:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت.

**الفصل الخامس:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا.

**الفصل السادس:** واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة.

**الباب الرابع:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة. وجاء في ستة فصول، هي:  
**الفصل الأول:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية.

**الفصل الثاني:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة اليرموك.

**الفصل الثالث:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة مؤتة.

**الفصل الرابع:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت.

**الفصل الخامس:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

**الفصل السادس:** واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة الإسراء الخاصة.

وختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت إليها، وقد رصدت الدراسة في كل باب -على سبيل التمثيل- أكثر من ألفي خطأ، وقد ألحق بالكتاب الذي يتضمن هذه الدراسة وستصدره اللجنة بإذن الله فهرس محبوب بهذه الأخطاء حسب الموضوعات.

بالنسبة لدراسة واقع اللغة العربية في المحاكم الأردنية، ونظراً لسعة الموضوع، وتعدد مصادره وتنوع هذه المحاكم، فقد اقتصرنا الدراسة على المحاكم العليا، وهي محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحكمة الاستئناف في عمان وإربد ومعان لبيان واقع اللغة العربية في هذه المحاكم للمدة (2008-2011).

## أهمية الدراسة

الحكم في اللغة القضاء، ويجمع جمع تكسير على أحكام، والحكم: مصدر قولك: حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ؛ أي قَضَى<sup>(١)</sup>.

يقول ابن فارس: "الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حَكَمَة الدابة لأنها تمنعها، يقال: حَكَمْتُ الدابة وأحكمتها، ويقال: حَكَمْتُ السفينة وأحكمتها إذا أخذت على يديه<sup>(٢)</sup>. وسمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع من الظلم، والقاضي لأنه ينصف ويمنع من الظلم.<sup>(٣)</sup> وقال

---

(١) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط3، مادة (ح-ك-م).

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 941هـ/1004م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج91/2.

(٣) هويدي شعبان هويدي، ألفاظ الحكم والإدارة حتى نهاية العصر الأموي، نقلاً عن لغة الحكم القضائي، ص17.

الزمخشري: "وحاكمته إلى القاضي: رافعته. وتحاكما إليه، واحتكما، وهو يتولى الحكومات ويفصل الخصومات" (١) وللحكم معان أخرى، منها العلم والفقه والحكمة (٢).

ويعرف فتحي والي الحكم القضائي بأنه: "كل إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية، وذلك أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم، وأياً كان مضمونه" (٣).

ويعرفه محمود هاشم بأنه: "قرار يصدر عن محكمة (قاض أو أكثر) في خصومة قضائية بهدف الفصل فيها بالشكل المقر قانوناً" (٤).

ويعرفه سعيد بيومي بأنه: "فصل في نزاع قضائي بين طرفين أو أكثر يصدر عن محكمة، أياً كان تشكيلها أو درجتها بالشكل المقر قانوناً" (٥).

ويستدل من هذه المعاني والتعريفات على: "أن للحكم دلالة مركزية هي المنع، وقد تفرعت عنها وحدات دلالية؛ إذ دل لفظ الحكم على الفقه والقضاء، والرئاسة الدينية، وهو بهذه المثابة من الكلمات المتعددة المعاني" (٦).

---

(١) الزمخشري، جارا لله محمود بن عمر (ت ٥٤٤هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د.ت، ص ٩١.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، القاهرة، ط ١، ج ١٩٦/١، ١٩٦١م.

(٣) فتحي والي، الوسيط في القضاء المدني، د.ت، ص ٦١٥، ١٩٩٨م.

(٤) محمود هاشم، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، ط ١، ص ١٩٠، ١٩٨٩م.

(٥) سعيد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر، مصر، ص ١٨، ٢٠٠٩م.

(٦) لغة الحكم القضائي، ص ١٧.



ينتاول موضوع هذه الدراسة عينة من قرارات المحاكم في القضاء الأردني، الصادرة عن محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحاكم الاستئناف في كل من عمان وإربد ومعان.

وقرارات هذه المحاكم تتضمن الأحكام القضائية المعروضة عليها في ضوء التعريفات السابقة للحكم القضائي، وكما قيل أيضاً: "الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، والحقيقة بنت المداولة، والمداولة تستلزم تبادل الرأي، وغالباً ما تختلف فيها وجهات النظر، وانتصار إحدهما على الأخرى لا يكون إلا بحجة قاطعة أو أقرب ما تكون إلى القطع، أو بفكرة مقنعة يتحول بسببها صاحب رأي إلى غيره. ويستقر بعد قبولها الرأي على قول فصل يصوغه كاتب الحكم القضائي في أسبابه التي تمهد لمنطوقه، وتحمل ما يفصل به هذا المنطوق بين المتنازعين"<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بين اللغة والقضاء علاقة تلازمية، وحتمية وضرورية، وهما يمثلان عنصرين أساسيين لا يفصل أحدهما عن الآخر، فالقضاء يحتاج إلى لغة عالية تحفظه، وتؤديه بكل صدق وأمانة، فاللغة إذن هي القلب الذي تصاغ فيه أحكام القضاء، وهي مستودع نصوص الدستور والقانون، وهي زاد القاضي وأداته التي يفصح بها عن وجه الحق والحقيقة؛ نطقاً في قاعة المحكمة، وكتابة حين يسبح قلمه في أنهار الصحف معبراً عن دقيق فهمه، وحقيق رؤيته. والقضاء يحفظ للغة هيبتها بأحكامه التي تتأكد مصداقيتها كلما حرصت على سلامة اللغة، واجتنبت اللحن فيها"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص5.

(٢) المرجع السابق، ص9.

إن هذا القول يؤكد دور اللغة في صياغة قرارات المحاكم من ناحية فهم النصوص ومراعاة دلالاتها العميقة ومعانيها الخفية، وقوانين قواعدها، وأساليبها المتعددة، وتراكيبها في تقديمها وتأخيرها وحذفها وذكرها وأنماط كتابتها، ودقة تعابيرها، وخلوها من الأخطاء الطباعية واللغوية، وبالتالي إتقان مهاراتها. والقضاة يتداولون، بحكم القانون، ما يعرض عليهم من قضايا ليفصلوا فيها بين الخصوم. "والحكم تكتبه في النهاية يد واحدة يحمل سماتها وينطق بلسانها، وتَدْخُل سائر أعضاء الدائرة القانونية القضائية في مسودة الحكم بتعديل عبارة أو تغيير كلمة أو تصويب جملة لا ينال من كونه بياناً لغوياً، ونتاج عقل واحد وقلم واحد"<sup>(١)</sup>.

ولا شك في أن يد هذا الكاتب ومهنيته القضائية تفرضان عليه أن يكون على دراية تامة بأصول العربية وخصائصها اللغوية والنحوية والصرفية، والأسلوبية، ومهاراتها الإملائية والدلالية كما ذكرنا آنفاً.

وقد كشفت الدراسة الأخطاء التي ترد في قرارات المحاكم في الترقيم والإملاء والأخطاء اللغوية: النحوية والصرفية وفي الصياغة القانونية، وتأثير العامية في لغة الحكم وغيرها، كما تناولت رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المشمولة بالدراسة لبيان مستواها اللغوي من جميع جوانبه وفق ما ذكرناه في قرارات المحاكم، ومستوى لغة أعضاء هيئة التدريس في محاضراتهم، والطلبة في إجاباتهم في امتحاناتهم.

ولأهمية اللغة في القضاء قال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس: "لو أتيح لي الحكم لبدأت بإصلاح اللغة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لغة الحكم القضائي ، ص 16.

(٢) المرجع السابق، ص 16.

وقال أيضاً: "إذا لم تكن اللغة صحيحة فإن ما يقال لا يكون هو المقصود، وما كان يجب عمله يظل مهملًا، وعندئذ تتدهور الأخلاق والفنون، وإذا تدهورت الأخلاق والفنون ضاع الحق والعدل، وأصبح الناس في حال فوضى، ولذلك من المهم ألا يكون هناك ارتجال فيما يقال، وهذا الأمر تسمو أهميته فوق كل اعتبار"<sup>(١)</sup>.

وهذا يؤكد أن اللغة تمثل المحور المركزي للعمليات الفكرية المعقدة، ووسيلة التواصل والاتصال بين الجماهير، والتعبير الواضح البين لكل مكونات العقل البشري وإنجازاته.

وقد "أجمل بعض القانونيين ما يؤخذ على الجملة التشريعية والقضائية في التشريعات وقرارات المؤسسات القضائية ومنها: طول الجملة القانونية طولاً مبالغاً فيه، واعتمادها دائماً على تراكيب معقدة، والتباعد بين أجزاء الجملة التي تكون في الجملة العادية، عادة، بعضها بجوار بعض، واستخدام العبارات المقيدة للمعنى بإفراط، لتقييد أجزاء معينة في الجملة أو لتقييد الجملة كلها، وازدحام الجملة عادة بتفاصيل تجعل من الصعب اختراقها، والتوصل إلى العلاقات بين أجزائها"<sup>(٢)</sup>.

وهذه أمور كشفت عنها هذه الدراسة في بند الصياغة اللغوية لقرارات المحاكم المشمولة بالدراسة.

ومن الملاحظ في عينات الدراسة أن القضاة في قراراتهم يميلون في عباراتهم إلى الطول المبالغ فيه للجملة، والأصل أن تكون عبارات القرارات واضحة

---

(١) المرجع السابق، ص 174.

(٢) محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، د.ت، القاهرة، نقلاً عن لغة الحكم القضائي، ص 57.

لا لبس فيها عند المخاطبين بها، "وألا تكون عرضة للانحراف بمدلولها بالتفسير والتأويل، وقد وردت في بعض النصوص التشريعية أنه "متى كانت عبارة النص واضحة، ولا لبس فيها، فإنه يجب أن تعدّ تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أياً كان الباعث على ذلك، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه"<sup>(١)</sup>.

وإتقان مهارة كتابة القرارات يتأتى عنه "حكم سليم قائم على تحصيل جيد للوقائع، وعلى تفكير وتمحيص معمقين للأحكام القانونية التي تحكم هذه الوقائع، وعلى صياغة سليمة لمدونات حكمه"<sup>(٢)</sup>.

ومن خصائص أسلوب كتابة القرارات والأحكام أيضاً أنه أسلوب تغلب عليه سمات الكتابة الإجرائية الوظيفية، كما أنه يغلب عليه الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى أداء الحقائق واستقصاء الأفكار، وسهولة العبارة ووضوحها، كما يغلب عليه أسلوب السرد المتسلسل المترابط في حين تخضع الحثيات لمنطق المقدمات والنتائج، ويتسم المنطوق بالتركيز والإيجاز الشديد<sup>(٣)</sup>.

ولغة كتابة القرارات والأحكام في الغالب تخلو من المحسنات البديعية والأساليب البلاغية، لأن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضاً للمعنى، قد يكون مطلوباً في الأساليب الأدبية لكنه من المحرمات في أساليب الصياغة القانونية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرجع السابق، ص 61.

(٢) لغة الحكم القضائي، ص 66.

(٣) المرجع نفسه، ص 95-96.

(٤) المرجع نفسه، ص 117، وأصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، ص 27.

ومن الملاحظ أن لغة القضاء قد تأثرت ببعض الظواهر اللغوية الأجنبية، وذلك لاعتماد الأحكام القضائية في بعض مرجعياتها على الترجمة من القوانين الأخرى، مثل اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية وغيرهما؛ ولذا نجد فيها جملاً حديثة ليس لها مثيل في العربية القديمة، مثل: (طبقاً لهذا، ونظراً لأن، أما وقد اتفقنا، فهي في الإنجليزية:

(According to this، و Because of، و Having agreed)

كما نجد استعمالات لغوية أخرى مثل أشباه جمل ليس لها في العربية الفصيحة حضور، مثل: (وبالتالي) التي تأتي في لغة القضاء بمعنى (من ثم). واستخدام بعض الظروف في مواقع غير مألوفة في الفصيحة، مثل (ثمّة) التي تستخدم بمعنى (أي)، وحذف حرف العطف، وخاصة بين معطوفات الأرقام التي لا يتوافر فيها أمن اللبس.

ويجب أن تتسم لغة القضاء بالوقار الذي ينسجم مع المهمة الجليلة التي يضطلع بها القضاء، قال بشر بن المعتمر <sup>(1)</sup>: "من أراد معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما... وكن في ثلاث منازل؛ فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيماً عذباً وفخماً سهلاً، ويكون معنك ظاهراً مكشوفاً وقريباً معروفاً، إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت.

والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامي والخاصي، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، على أن

---

(1) فقيه معتزلي مناظر، من أهل الكوفة، توفي في بغداد سنة 210هـ، خير الدين الزركلي، الأعلام، 55/2، دار العلم للملايين، بيروت، 1990م.

تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلتطف عن الدهماء، ولا تجفو على الأكفاء، فأنت البليغ التام"<sup>(١)</sup>.

ويرى سعيد بيومي في دراسته لغة الحكم القضائي: "أن من القضاة من يؤثر مراعاة المخاطبين بحكمه على اختلاف مداركهم وثقافتهم فيستخدم بعض الألفاظ المتداولة... ويكاد يقتصر هذا على إيراد بعض الألفاظ والعبارات التي تأتي على السنة الشهود، وأطراف الخصومة، التزاماً بنص ما قالوه، استدلالاً بها أو توخياً للفهم الصحيح الذي يتوقف عليه الفصل في الدعوى... وأكثر ما يظهر هذا في الأحكام الصادرة في الجرائم التأديبية، إذ يغلب عليها سرد أقوال الشهود، وأطراف الخصومة كما جاءت على ألسنتهم - ولو كانت مبتذلة أو سوقية- للوقوف على حجم المخالفة ونوعها، وتحديد العقاب الأنسب عليها"<sup>(٢)</sup>.

وإتقان اللغة في الدراسات العليا وكتابة الرسائل الجامعية أساس يقوم عليه تقويم مستوى الرسالة، كما أن كليات الدراسات العليا تحرص على وضع مواصفات إخراج الرسالة، وتعدّ الحفاظ على المستوى اللغوي مطلباً لا مندوحة عنه، كما تشترط هذه الكليات أن تدقق الرسالة لغوياً قبل إرسالها إلى المحكمين أو المناقشين، للتأكد من خلوها من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية، وأن صياغتها اللغوية سليمة ومناسبة. وهذه مطالب أساسية غير أن فريق العمل لم يجدها قد تحققت في ما درسه من رسائل الماجستير والدكتوراه، ولا في محاضرات أعضاء هيئة التدريس، ولا في أوراق امتحان طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، كما سيتضح فيما يأتي.

## أهداف الدراسة

- 
- (١) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت 255) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط 4، 136-135/1، بيروت، (د.ت.).
- (٢) لغة الحكم القضائي، ص 132.

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ - معرفة واقع اللغة العربية في القرارات التي تصدر عن محكمة العدل العليا ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف في المملكة الأردنية الهاشمية، وبيان مستواها اللغوي في الصياغة القانونية؛ لأن هذه القرارات تمثل مرجعية قانونية في مسيرة القضاء الأردني.

ب - مدى التزام هذه القرارات بمعاني المصطلحات والمفردات القانونية الدقيقة، والقدرة على اختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب. تحقيقاً للعدالة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم في السلطة القضائية في الأردن.

ج - بيان حاجة العاملين في السلطة القضائية إلى التأهيل اللغوي، وفق خطط وبرامج ودورات لغوية وتدريبية، تتناسب مع مستوياتهم وفتاتهم وطبيعة أعمالهم.

د - تشخيص واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية لمعرفة ما فيها من سلبيات لغوية، واقتراح الحلول المناسبة لها.

هـ - رفع مستوى الأداء اللغوي لدى الطلبة والباحثين والدارسين في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، وفق خطة متكاملة، تتعاون في صياغتها اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية وكليات الحقوق؛ لتمكين الطالب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا من إتقان المهارات اللغوية بمستوى لغوي جيد.

و - التعرف على المشكلات اللغوية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

## مشكلة الدراسة

نصت بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي أقرته القمة العربية في الدوحة سنة 2009م، على النهوض باللغة العربية في كل مجال من مجالات حياة أمتنا العربية العلمية والعملية، والارتقاء بمستوى

العاملين فيها لإتقان مهارات اللغة العربية، وإحلالها مكانها اللائق بها في المجالات العلمية والتعليمية والأكاديمية والتربوية والإعلامية والخدمية.

وانطلاقاً من هذا فقد رأت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية أن لمؤسسات القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية دوراً أساسياً ومهماً في بناء المجتمع الأردني، وأمنه واستقراره، وتحقيق العدالة والمساواة بين أبنائه، والحفاظ على لغته، والارتقاء بها.

وحرصاً من اللجنة الوطنية على تأكيد هذا كله فقد توجهت إلى معرفة واقع اللغة العربية في هذه المؤسسات، وتبين لها من خلال بعض الدراسات والرسائل الجامعية أن اللغة العربية تواجه مشكلة لغوية في مستوى الصياغة القانونية بخاصة، وفي منظومتها اللغوية بعامة، في قرارات المحاكم وفي كليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

وجاءت هذه الدراسة لبيان ذلك كله وفق منهج إحصائي تحليلي لعينة عشوائية مما صدر من قرارات عن هذه المحاكم، ومما صدر من رسائل جامعية (الماجستير والدكتوراه) في كليات الحقوق، وأوراق امتحانات الطلبة، وبعض محاضرات أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات للفترة 2008-2011م؛ وتضمنت أكثر من 140 جدولاً إحصائياً و 41 شكلاً بيانياً للوقوف على جوانب هذه المشكلة، واقتراح الحلول المناسبة لها.

### الإطار الزمني والمكاني للدراسة

حُدِّد الإطار الزمني للدراسة بأربع سنوات، تبدأ من 2008م وتنتهي في عام 2011. أما الإطار المكاني فيشمل الجامعة الأردنية في عمان، وجامعة اليرموك في إربد، وجامعة مؤتة في الكرك، وجامعة آل البيت في المفرق، وجامعتين خاصتين، هما، جامعة عمان العربية للدراسات العليا في عمان، وجامعة الإسراء الخاصة في مادبا.

### الدراسات السابقة



لم تُجر دراسات ميدانية إحصائية تحليلية في موضوع " واقع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية " في حدود معرفة فريق العمل، تناولت الموضوع وفق منهجية ميدانية، واعتمدت على استبانات تفصيلية لقرارات المحاكم المشمولة بالدراسة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، وأوراق امتحانات الطلبة، ومحاضرات الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة للفترة 2008 - 2011م.

وانطلاقاً من الحرص على الإفادة من كل ما كتب في مجال اللغة العربية في، وكانت على النحو الآتي:

**أولاً: محاضرة بعنوان "اللغة العربية في القضاء الأردني؛ المشكلات والحلول" للأستاذ فاروق الكيلاني ، ألقاها في الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة العربية الأردني عام 2002م.**

**ثانياً: محاضرة بعنوان: "اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء" للأستاذ فهد أبو العثم ، ألقاها في الموسم الثقافي التاسع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني عام 2011م، تحدث فيها عن أهمية اللغة العربية في التشريع والقضاء.**

**ثالثاً: مقالة بعنوان: "أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم" إعداد عبد الجبار سهم ، رئيس تحرير الصورة نيوز نشرها على الموقع (essaouiraneews.com) بتاريخ 6-4-2011م.**

وتلتقي هذه المقالة مع ما أشارت إليه هذه الدراسة من أهمية اللغة العربية ودورها الفاعل في مكونات الأمة بعامة والقضاء بخاصة.

**رابعاً: مقال بعنوان "اللغة العربية على كرسي القضاء" منقول من موقع الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، نشر بتاريخ 23 جمادى الآخرة سنة 1429هـ**

وهو يؤكد في مقالته أهمية اللغة العربية ودورها في القضاء، وفهم النصوص القانونية فهماً عميقاً لإحقاق الحق، وتأكيد العدالة والمساواة في كل ما يصدر عن القضاء من قرارات وأحكام.

**خامساً: دليل الصياغة التشريعية :** وهو من إعداد ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل الفلسطينية ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ومشاركة الدائرة القانونية - المجلس التشريعي، وصدر في فلسطين عام 2000م. وهو جهد بحثي جيد، شارك فيه عدد كبير من الباحثين.

**سادساً: دراسة سعيد بيومي بعنوان: "لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية"** وهي رسالة ماجستير في علم اللغة. واقتصرت دراسته هذه على محاكم مجلس الدولة بالقاهرة في الفترة (1998-2003).

#### **سابعاً: دراسات أخرى**

ظهر لفريق العمل أن هناك دراسات أخرى تلتقي مع أهداف هذه الدراسة، وذلك مثل: الوسيط في شرح القانون لعبد الرزاق السنهوري، والوسيط في القضاء المدني لفتحي والي، وأصول النقض الجنائي وتسبب الأحكام لمجدي الجندي، والمدخل لدراسة القانون لمحمد حسام لطفي، وعلم المنطق القانوني لمحمود السقا، وأصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية لمحمود صبرة، وألفاظ الحكم والإدارة لهويدي شعبان هويدي.

#### **مجتمع الدراسة**

قدم فريق العمل خطة متكاملة للجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، وقد ناقشتها وأقرتها، وبناء عليها تكون مجتمع الدراسة من قسمين:

**القسم الأول: دراسة واقع اللغة العربية في القضاء الأردني في المملكة**

**الأردنية الهاشمية في الفترة (2008-2011)**

واقصر مجتمع الدراسة في هذا القسم على المحاكم الآتية:

محكمة العدل العليا في عمان

محكمة التمييز في عمان

محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان

واعتمدت الدراسة على استخدام العينات العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال عينة عشوائية بواقع 1% من إجمالي قرارات المحاكم المشمولة بهذه الدراسة، للفترة (2008-2011).

### جدول (1)

عدد القرارات الصادرة عن المحاكم المشمولة بالدراسة

للفترة (2008-2011)

عدد القرارات المشمولة بالدراسة	المحكمة
142	محكمة العدل العليا في عمان
167	محكمة التمييز في عمان
857	محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان
1166	المجموع

القسم الثاني: دراسة واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة:

وتكون مجتمع الدراسة في هذا القسم من ثلاثة مجتمعات رئيسية، هي:

1- الرسائل الجامعية:

اقتصرت الدراسة على الرسائل الجامعية : الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بهذه الدراسة، للفترة 2008-2011 .

واعتمدت على استخدام العينات العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال عينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المذكورة، تمثل كسر معاينة يساوي 10% من إجمالي عدد هذه الرسائل، واختيرت عينة عشوائية بواقع (10%) من صفحات كل رسالة من الرسائل المختارة لغايات هذه الدراسة، وبلغت (917) صفحة.

## 2- دراسة واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس التي أقيمت على بعض الشعب من مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بهذه الدراسة، للفترة 2008 - 2011، بواقع مادتين: واحدة إجبارية والأخرى اختيارية للمستويات الثلاثة، ولكل سنة من السنوات الدراسية.

## 3- دراسة واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على عدد محدد من أوراق الامتحانات النهائية التي عقدت في الفصل الأول من العام الجامعي 2012/2013، وقد روعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية للسنوات والمستويات كافة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) المشمولة بالدراسة. واختيرت ورقتا إجابة بصورة عشوائية من كل شعبة من الشعب التي وقع عليها الاختيار، وفي كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة.

## منهجية العمل:

استخدم فريق العمل في هذه الدراسة أسلوب المعاينة العشوائية التطبيقية، أي اعتبار كل واحدة من كليات الحقوق المشمولة بالدراسة طبقة، واستخدم الفريق أسلوب التخصيص النسبي في تخصيص العينة على الجامعات المشمولة بالدراسة، واعتمد الأمر نفسه بالنسبة للفترة الزمنية ( 2008-2011) في كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة. أما فيما يتعلق بدراسة أوراق الامتحانات، فقد اختيرت، بالتنسيق مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، المواد التي جرى تدقيقها لغوياً من بين أوراق الامتحانات التي عقدت في الفصل الأول من العام الجامعي 2012/2013، كما اختيرت المحاضرات التي تمكن الفريق من تسجيلها أو حضورها وتدقيقها لغوياً من بين المواد التي طرحت في الفصل الثاني من العام الجامعي 2012/2013 وذلك بالتنسيق مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة.

### قرارات المحاكم

طبق الفريق أسلوب التخصيص النسبي على قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة بالطريقة نفسها التي طبق فيها على الجامعات المشمولة بالدراسة. واختار فريق العمل عينة عشوائية تمثل كسر معاينة يساوي 1% من إجمالي عدد الأحكام التي صدرت عن المحاكم المشمولة بالدراسة في الأردن في الفترة (2008-2011)، وكان عدد الأحكام المشمولة بالدراسة ( 1166 ) حكماً. كما ورد في الجدول رقم (1) السابق.

### أداة الدراسة

صمم فريق العمل عدداً من الاستبانات لقياس واقع اللغة العربية في المجالات المشمولة بالدراسة، والتعرف على مستوى الرضى لدى الباحثين عن هذا الواقع، وكانت على النحو الآتي:

1. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في القرارات الصادرة عن المحاكم المشمولة بالدراسة: محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان للفترة 2008-2011. واشتملت هذه الاستبانة على بيانات تعريفية بالمحكمة والقرار، وتضمنت البيانات الخاصة بالمحكمة: موقعها واسمها ونوعها، ورقم الدعوى، ورقم القرار وتاريخه، وعدد صفحاته، وحصر الأخطاء التي رصدت في كل صفحة من صفحات القرار وفق خطة الدراسة، وتوزعت هذه الأخطاء إلى أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصياغة، وانتهت الاستبانة بالمجموع الكلي لهذه الأخطاء، وذلك لمعرفة درجة الرضى عن المستوى اللغوي لكل حكم، وفق مقياس ليكرت الخماسي (1-5).

2. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى اللغة العربية في الرسائل الجامعية في مستويات الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة للفترة 2008-2011.

وقد اشتملت الاستبانة على معلومات أساسية تخدم الدراسة، إذ تضمنت بيانات تعريفية بالجامعة: موقعها واسمها ونوعها: حكومية أو خاصة، وبرامج الدراسات العليا: ماجستير أو دكتوراه.

كما تضمنت معلومات عن نوع الرسالة وتخصصها، وعنوانها وتاريخ منحها، وعدد صفحاتها، وعدد الصفحات المختارة منها لغاية الدراسة، وحصر الأخطاء الواردة فيها، وقد توزعت الأخطاء بين أخطاء طباعة، وترقيم وإملاء، ونحو وصياغة قانونية منفردة ومجمعة، ودرجة الرضى عن المستوى اللغوي

العام للرسالة، وفق مقياس ليكرت الخماسي من (1-5) من خلال حصر عدد هذه الأخطاء، وحجمها وأهميتها.

3. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في المحاضرات التي أقيمت في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة. واشتملت على بيانات تعريفية بالجامعة والمحاضرة، واقتصرت على مستوى المحاضرة (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه) ومادة المحاضرة ومستواها، وهل هي إجبارية أو اختيارية، وموعدها، وعدد الطلبة المسجلين في الشعبة، وحصر الأخطاء الواردة فيها، سواء أكانت نحوية أم صرفية أم أسلوبية، ودرجة استخدام العامية، هل هي كبيرة أو متوسطة أو قليلة، ومستوى الأسلوب هل هو فصيح أو عامي أو مزيج من الفصيح والعامي، ومدى استخدام المحاضر للتعبيرات والألفاظ الأجنبية، وبيان مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عام، وفق مقياس ليكرت الخماسي (1-5).

4. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة وفق عينة الدراسة في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، واشتملت على بيانات تعريفية بالجامعة، ومادة الامتحان ومستواها (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه) واسم المادة، ومستواها: سنة أولى أو ثانية أو ثالثة أو رابعة، وهل هي إجبارية أو اختيارية، ومستوى خط الطلبة، والأخطاء الواردة فيها: أخطاء ترقيم أو إملاء أو نحو وصرف أو صياغة، وأسلوب الطالب هل هو جيد جداً أو جيد أو مقبول أو ضعيف أو ضعيف جداً، ودرجة الرضى عن المستوى العام وفق مقياس ليكرت الخماسي (1-5).

وقبل استخدام هذه الاستبانات لغايات هذه الدراسة فقد مرت كل استبانة منها بالمراحل الآتية:

## أ- مرحلة التحكيم:

حُكمت هذه الاستبانات من فريق العمل، وأجرى عليها تعديلات عدة، شملت الصياغة والمضمون قبل أن تعتمد بشكلها النهائي للمرحلة التي بعدها، وهي مرحلة التجربة.

## ب- مرحلة التجربة:

قام فريق العمل بتجربة هذه الاستبانات في مجالاتها المتعددة، وذلك بهدف التعرف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحثين من الناحية العملية. وقد أجريت تعديلات أخرى على الاستبانات حتى اعتمدت بشكلها النهائي، إذ قدم فريق العمل هذه الاستبانات إلى اللجنة الوطنية الأردنية التي وافقت عليها، واعتمدها الفريق بصورتها النهائية.

ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الدراسة التي لا تتضمن جمع البيانات مباشرة من مفردات مجتمع الدراسة، فليس هناك ضرورة لقياس مستوى الثبات فيها باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ.

ج- أعد الفريق البرامج والخطط اللازمة لإدخال المعلومات التي تضمنتها هذه الاستبانات في الحاسوب بعد تعبئتها من الباحثين بالمعلومات المطلوبة، وذلك وفق قواعد بيانات مرنة تسمح بعمليات الإدخال والاسترجاع بسهولة ويسر.

## آلية التنفيذ

وزع الفريق خطة عمله على النحو الآتي:



1- تصوير نصوص قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة (محكمة التمييز، محكمة العدل العليا، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان)، حسب الخطة، وعمل فريق العمل على فرزها وتصنيفها ودراستها وتدقيقها، وذلك باستخدام الاستبانة الإحصائية التي اعتمدها لهذه الغاية، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وذلك وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ مجموع الصفحات التي درسها الفريق، واستقرأها وحللها إحصائياً ( 4120 ) صفحة، وتمثل مجموع صفحات (1166) قراراً.

2- صورت، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، صفحات من رسائل الماجستير والدكتوراه المشمولة بالدراسة، وفق الخطة والمنهجية التي اعتمدها الفريق، وقام الفريق بفرزها وتصنيفها ودراستها، واستقرأها وتدقيقها، واستخراج الأخطاء الواردة فيها، وذلك باستخدام الاستبانة الإحصائية التي اعتمدها الفريق لهذا الغرض، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ عدد الرسائل التي أجريت عليها الدراسة ( 60 ) رسالة، وبلغ مجموع صفحاتها ( 9262 ) صفحة، وبلغ مجموع صفحات عينة الدراسة منها (917) صفحة.

3- حصل فريق العمل، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة على عينة عشوائية بلغت ( 60 ) محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق المشمولة بالدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي 2013/2012، وقام فريق العمل بفرزها، وتصنيفها واستقرأها، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة.

4- تمكن فريق العمل، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، من الحصول على عينة عشوائية من أوراق امتحانات الطلبة النهائية في كليات الحقوق المشمولة بهذه الدراسة في الفصل الأول من العام

الجامعي 2013/2012 حسب الخطة، وقام بفرزها، وتصنيفها واستقرائها، وأدخلت النتائج في الحاسوب وفق البرنامج الحاسوبي المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ مجموع دفاتر إجابة الطلبة في الامتحانات التي خضعت للدراسة (96) دفترًا.

5- دقق فريق العمل جميع الاستبانات التي جمعها في جميع أجزاء هذه الدراسة ومراحلها، وتأكد من أن تعبئتها قد تمت حسب الأصول، وذلك قبل ترميزها وإدخالها في الحاسوب.

6- استخدم فريق العمل برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة (SPSS) لغايات إدخال البيانات التي جمعها، وتحليلها تحليلًا إحصائيًا في جميع مراحلها.

### **تنظيف البيانات الإحصائية وعرضها وتحليلها**

بعد أن فرغ فريق العمل من جمع البيانات الإحصائية الخاصة بواقع اللغة العربية في القضاء الأردني، وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة من مصادرها المختلفة، وتفريغها، قام بتدقيق البيانات بهدف التأكد من خلوها من الأخطاء التي يمكن أن تخل بنتائج هذه الدراسة. واستخدم الجداول الإحصائية المفردة والمزدوجة لعرض نتائج هذه الدراسة.

كما استخدم الجداول التكرارية، والجداول التكرارية النسبية، والنسبة المئوية لتحليل نتائج هذه الدراسة، إضافة إلى استخدام مقاييس توصيف البيانات، مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واشتملت الدراسة على إجراء الاختبارات الإحصائية، مثل تحليل معدلات بواسون وغيرها مما يساعد في فهم أفضل، والحصول على نتائج أدق لحيثيات الدراسة.

### **بنود الاستبانات**

انطلق فريق العمل في تحديد بنود الاستبانات الإحصائية التي اعتمدها في هذه الدراسة من رؤية مفادها أن اللغة العربية بكل مكوناتها وسماتها وخصائصها تشكل وحدة متكاملة في منظومتها اللغوية، كما أنها تشكل وحدة متكاملة في كتابتها وطباعتها وترقيمها وإملائها وحروفها ونحوها وصرفها وصياغتها وأسلوبها، وأن أي نقص في ذلك يؤثر على بقية مكوناتها، ومن هذا الفهم فقد حصر فريق العمل الأخطاء في عينات الدراسة بالأمر الآتي:

## ١ - الخط والطباعة

الخط هو ما يكتبه الإنسان بيديه، مستعملاً الأدوات الأولية في ذلك، أما الطباعة فهي استخدام وسائل التقنية الحديثة في الكتابة.. وهما وسيلتان مهمتان للتفاهم والتعبير عن المعاني والأفكار التي يريد الإنسان أن يتواصل بها مع الآخرين، ولذا فإن إتقانها وتأديتها بسوية عالية، يجعل الكتابة واضحة تسهل قراءتها، ويفهم مرادها، أما عدم إتقانها فيجعل القارئ عاجزاً عن فهم المكتوب أو المطبوع، وإدراك مقاصده ومعانيه.

فالخط الجميل كالتعبير الجميل، وقد قيل: "بقدر ما في الخط من حسن العرض، ووضوح الكلمات، وانسجام الحروف، وجمال الشكل، يكون القارئ متمكناً من فهم ما هو مكتوب، مطمئناً إليه. أما إذا كان الخط رديء السمة، فاقد الجمال، ضائع الوضوح، فاقد الانسجام، فلا بد أن يؤثر ذلك في فهم المكتوب تأثيراً قوياً. فكم من معانٍ أضاع سوء الخط دلالتها! وكم من أفكار تاهت في رموز الخط الرديء، وكم من خط ساءت فيه الكلمات شكلاً، فأثرت في القارئ موضوعاً. ولهذا كان الاهتمام بتعليم الخط، والاهتمام بوضوحه من بين برامج تعليم اللغة".<sup>(١)</sup>

---

(١) الروسان، سليم سلامة، قواعد الكتابة والخط، ط1، عمان، 1989، ص79.

وإن كثيراً من هذه الصفات غائب عن كتابة بعض أبناء العربية في كثير من مجالات تخصصاتهم واستخداماتهم، والخط والفكرة عنصران متلازمان ومتكاملان... فإذا اجتمعت الفكرة العظيمة مع الخط الجميل، كان ذلك هو الفن الصحيح في أرفع مستوياته.

وإذا كانت الفكرة سطحية تافهة والخط جميلاً، كان الفن قشوراً لا لباب فيه، وإذا كانت الفكرة عظيمة والخط سيئاً، عرضت الفكرة عرضاً سيئاً<sup>(١)</sup>. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً)<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لذلك جعل فريق العمل الخط بنداً من بنود استبانة دراسة أوراق امتحانات الطلبة.

وحلت الطباعة محل الكتابة اليدوية نظراً لتوفر وسائلها الحديثة في وقتنا الحاضر، والعناية بها من جهة ترتيب الكلام، والأسطر، والمسافات، وشكل الحرف، والدقة في النقل، والإخراج الفني، أمور ذات أهمية أساسية في فهم القارئ للنصوص المطبوعة، ووضع العبارات والفقرات في مكانها الصحيح من النص، ولأهمية ذلك وغيره فقد جعل فريق العمل لها بنداً في استبانة قرارات المحاكم والرسائل الجامعية.

## 2- الترقيم

ليس قصدنا أن نتحدث عن الترقيم في العربية: نشأته وتطوره، فقد ألف في ذلك الكثير، وإنما نريد أن نتعرف إلى مدى التزام قرارات المحاكم، والرسائل

---

(١) معروف زريق، موسوعة الخط العربي وزخارفها، دار المعرفة، ط1، 1993، ص6.  
(٢) الديلمي، أبو شجاع شبرويه بن شهردار، ( 509هـ/1118م)، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد ابن بسيوني زغلول، 200/2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.

الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة بعلامات الترقيم التي حددت الدراسات في هذا المجال أشهرها وأكثرها استعمالاً بـ (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتين، والشرطة، وعلامة الاستفهام، والتعجب، والحذف، والمعرضة، والقوسين، وعلامة التنصيص).

ومن المؤكد أن علامات الترقيم ليست زينة في الكتابة العربية، وإنما لها دلالاتها وحاجاتها وضرورتها في النصوص المطبوعة والمكتوبة؛ إذ إنها تساعد القارئ في عملية الفهم وتحديد مكان الوقف ومواطن انتهاء المعنى أو جزء منه، والفصل بين أجزاء الكلام، والإشارة إلى انفعال الكاتب في سياق الاستفهام أو التعجب، وفي معارض الابتهاج أو الاكتئاب أو الدهشة ونحو ذلك، وبيان ما يلجأ إليه الكاتب من تفصيل أمر عام، أو توضيح شيء مهم، أو التمثيل لحكم مطلق، وكذلك بيان وجوه العلاقات بين الجمل. فيساعد إدراكها في فهم المعنى. وتصور الأفكار<sup>(١)</sup>.

وعلامات الترقيم في النص المطبوع أو المكتوب تقوم مقام ما يستخدمه المتحدث من حركات وإشارات بيديه وتغييرات في قسامات وجهه أو تنويعات في نبرات صوته ليضيف إلى كلامه قدرة على دقة التعبير وصدق الدلالة، وإثارة السامع، وشد انتباهه، وتحفيزه على المتابعة والاستماع.

ونظراً لأهمية علامات الترقيم هذه فقد حرص فريق العمل على جعل الترقيم بنداً مهماً من بنود الاستبانات التي استقرى فيها واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة.

---

(١) عبدالعليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص95.

### 3- الإملاء

أقيمت دراسات، ووضعت مؤلفات، وعقدت دورات كثيرة لمعالجة قضية الإملاء العربي، تضمنت مزاياه وأهميته، وقواعده، ومشكلاته، واقتراح الحلول لما يواجهه الطلبة من ضعف في تطبيق قواعده فيما يكتبون ويكتبون في مختلف مراحل التعليم العام، والتعليم الجامعي والحياة العملية، وذلك لأهمية الإملاء الصحيح، والكتابة الصحيحة في فهم المطبوع والمكتوب، وتسهيل توصيل الأفكار والمعلومات إلى الآخرين.

ولا تزال مؤسسات التعليم تشكو من ضعف المتعلمين في الخط و الإملاء العربي، وقال عبد الجواد الطيب في أهمية الإملاء الصحيح: " ولالإملاء منزلة كبيرة بين الدراسات اللغوية، فهو لا يقل في أهميته وخطره عن النحو والصرف وغيرهما؛ فلكل غايته وهدفه، وأثره في إبراز العمل الكتابي بصورة متكاملة، بعيدة عن الأخطاء، فمما لا ريب فيه أن الخطأ الإملائي يشوه العمل المكتوب أو المطبوع، وقد يحول دون الفهم الصحيح. ثم هو مدعاة إلى الاحتقار والازدراء.

وهكذا نجد للإملاء في توحيه للرسم الصحيح للكلمات العربية هذه الأهمية التي هي في غنى عن الإطناب والإسهاب" <sup>(1)</sup>. ونظراً لذلك جعل فريق العمل للإملاء بنداً من بنود الاستبانات التي استقرى فيها واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة.

### 4- النحو والصرف

النحو والصرف مكونان أساسيان من مكونات المنظومة اللغوية في اللغة العربية، والنحو العربي "نظام علمي يحمي اللغة من فوضى التعبير واختلاط

---

(1) عبد الجواد الطيب، دراسة في قواعد الإملاء، دار الأوزاعي، بيروت، 1986، ص7.

المقاصد، ويجعلها سهلة وميسرة وجميلة، وبذلك يضمن لأبناء المجتمع لغة موحدة يتفاهمون بها، وتتوحد من خلالها عقولهم، وتتآلف قلوبهم، وتتقارب أساليبهم، وتبعدهم عن التشردم النابع من الخضوع إلى اللهجات، فيسهل عليهم الالتفاف حول أهداف واحدة مشتركة، تعلموها يوم انضبط التفكير بالتعبير، والتعبير بالتفكير، وبذلك تتم لهم وحدة التواصل بين الماضي والحاضر والأصالة والمعاصرة".<sup>(١)</sup>

والنحو لا تقتصر مهمته على معرفة حركات أواخر الكلم وعلاماتها في النصوص العربية سواء في الإعراب والبناء، وإنما أهميته تتبع من أنه "علم يخدم العلوم كلها: التجريبية، والإنسانية، والآداب، والسياسة والقانون والفنون، وهو لا يخدم تخصص اللغة العربية وحدها، كما يتصور بعض الناس، بل هو علم يحكم نظام اللغة العربية، لغة جميع العلوم والفنون والآداب... وهو حماية للمعنى من فوضى المقاصد، وتحريف الكلم عن مواضعه... وهو العلم الذي يعلم الإنسان التحليل المنطقي السليم لفهم اللغة، ويوجد لديه القدرة على التأليف إن كان متحدثاً أو الفهم إن كان مستمعاً، وهو انعكاس لطرائق الأمم في التفكير والتفاهم والتعبير...".<sup>(٢)</sup>

والنحو إعراب فرضته حاجة الإنسان لحماية المعنى وتخليصه من التحريف والتغيير والتنشويه، وعلاقات يستعان بها على فهم السياقات والتركيبيات، وتبيان المعاني التي لا تتضح في أحيان كثيرة إلا بضبط حركة آخر الكلمة، ومعرفة موقعها في السياق، وما يعترضها من تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك.

---

(١) عباس المناصرة، أطلس النحو العربي، المقدمة (ب)، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، 1994م.

(٢) المرجع نفسه، المقدمة (ب).

وقال القدماء في أهمية النحو: "النحو يرتب اللغة ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية".<sup>(١)</sup>

إذا كان النحو قواعد تحدد وظيفة كل كلمة داخل الجملة، وضبط أواخر الكلمات، وكيفية إعرابها، وهل هي معربة أم مبنية، وعلاقتها التركيبية والسياقية ودلالاتها مع غيرها من مفردات الجملة والعبارة، فإن الصرف علم يختص بنظام أبنية الكلم، أي يتضمن أبنية الكلمة، ويهتم بأصلها واشتقاقها ووزنها وتطورها، وحركاتها، ونظامها الصرفي المتكامل.

ويكتسب علم الصرف أهمية كبيرة في علوم العربية، قال ابن جني: " التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف...".<sup>(٢)</sup>

ومن المؤكد أن أي خطأ في حركة أواخر الكلمة أو في بنيتها أو اشتقاقاتها يؤدي إلى تغيير أو تحريف في المعنى مما يؤثر سلباً في منطوق الحكم أو فيما قصد إليه الباحث في رسالته الجامعية أو في الطالب في عباراته في امتحاناته، وعضو هيئة التدريس في محاضراته.

وانطلاقاً من ذلك كله فقد حرص فريق العمل على أن يكون للنحو والصرف بند أساسي من بنود الاستبانات التي اعتمدها في استقراء نصوص عينة

---

(١) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت 808هـ)، المقدمة، ص 489، مطبعة محمد، القاهرة (د.ت).

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، ت 392هـ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر، 1954م، 2/1.



الدراسة في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة، ومحاضرات أعضاء هيئة التدريس.

## 5- الصياغة

الصياغة: عمل الحلي من فضة وذهب ونحوهما، أي تخليص الذهب والفضة من الشوائب، وصياغتهما صياغة فنية بأشكال مختلفة تظهر فيها براعة الصائغ. واستخدمت هذه الكلمة استخداماً مجازياً للدلالة على الكلام الجيد الذي تتوافر فيه الجودة والإحكام في تراكيبه وعباراته وترتيب حروفه وحركاته وألفاظه وكيفية إنشائها وبنائها وتقديمها وتأخيرها، واختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب، والرشاقة في العبارة والابتعاد عن الحشو والتكرار، والمحسنات البديعية المملة.

وصياغة الكلام الجيد تختلف باختلاف الموضوع، فالصياغة الأدبية تختلف عن الصياغة العلمية، وعن الصياغة القانونية وغيرها. والصيغة التنفيذية في قانون المرافعات عبارة معينة يضعها الموظف على صورة الحكم لينفذ جبراً، كما أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مادة صاغ، المعجم الوسيط)

والصياغة الجيدة هي كل كلام خال من الخلل في مادته، وذلك بعدم تنافر كلماته، والخلل في تأليفه، وذلك بعدم الضعف فيه، ومن الخلل في دلالاته على المعنى التركيبي، وذلك بعدم التعقيد اللفظي والمعنوي... وهي التي يحافظ فيها كاتبها على الفصل والوصل بين أجزاء الكلام. قال أبو العباس لكاتبه: "قف عند مقاطع الكلام وحدوده، وإياك أن تخلط المرعي بالمهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الوصل والفصل..."<sup>(1)</sup>. وكان الحارث ابن أبي شمر الغساني يقول لكاتبه المرقش: "إذا نزع بعض الكلام إلى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه، فافصل بينه وبين تبيعه

---

(1) بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المعارف، جدة، ودار الرفاعي، الرياض، 1988،

من الألفاظ، فإنك إذا مزقت ألفاظك بغير ما يحسن أن تمزق به، نفرت القلوب عن وعيها، وملّته الأسماع، واستثقلته الرواة"<sup>(١)</sup>.

"ومن حسن الصياغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وعدم نبوّ الكلمات المستعملة فيه، بحيث لو استعمل غيرها في موضعها لأخلّ بالمعنى"<sup>(٢)</sup>.

ولسنا في مجال الحديث عن الصياغة بأنواعها المتعددة، وإنما نقصر حديثنا على الصياغة القانونية التي يكاد يجمع كثير من المشرعين والقضاة على: "أن الصلة بين القضاء واللغة العربية وثيقة، فالأحكام القضائية يجب أن تكون بصياغة لغوية جيدة، وأن تخلو من الأخطاء اللغوية، وتفسير الأحكام للنصوص القانونية يجب أن يكون تفسيراً لا يتعارض مع قواعد اللغة العربية؛ إذ إن الأخطاء في القرارات القضائية في الصياغة أو اللغة يؤدي إلى غموضها وإلى أن تحمل في ثناياها مخاطر اجتماعية وقانونية"<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد الأستاذ فاروق الكيلاني دور اللغة وأهميتها في صياغة الأحكام القضائية بقوله: "اللغة هي التي يتم بها التعبير عن الأفكار التي تتضمنها الأحكام. فالأحكام التي تتم صياغتها بعبارات غامضة أو متناقضة، أو لا يفهم منها شيء لا يمكن أن تحسم المنازعات بين الخصوم، ولا أن تحقق العدالة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرجع نفسه، ص502.

(٢) مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، دار لبنان، بيروت، 1984م، ص8.

(٣) فاروق الكيلاني، اللغة العربية في القضاء الأردني، عمان، المشكلات والحلول، الموسم الثقافي العشرون، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 2002م، ص26.

(٤) المرجع السابق، ص26.

ويرى "أن الصياغة الجيدة للأحكام هي الوسيلة التي من خلالها تتم مناقشة الجوانب المختلفة للتطبيقات القانونية التي بنيت عليها الأحكام وتحليلها ونقدها، فتتفاعل الاجتهادات، ويزدهر الفقه والقضاء"<sup>(١)</sup>.

ويؤكد أيضاً أن "الصياغة اللغوية الجيدة للأحكام هي التي تؤدي إلى احترام القضاء، فاحترام القضاء وهيبته يستمدان من الثقة في أحكامه، فإذا كانت أحكامه ليست محلاً للثقة، انتفت الهيبة والاحترام"<sup>(٢)</sup>.

ويذهب الأستاذ فهد أبو العثم إلى القول: "إن إتقان المشرعين والمشتغلين في عالم القانون للغة الوطنية ليس ضرورياً فحسب، ولكنه أمر حتمي، وإن القاضي لا يمكن أن ينهض بمسؤولياته إن لم يكن كذلك"<sup>(٣)</sup>.

وفي شأن الصياغة القانونية وأهميتها في الإقناع والافتناع، وما تتوصل إليه المحكمة من قناعة يقول أيضاً: "إن إعمال قواعد الإقناع والافتناع هو الذي يضيف المصدقية الحقيقية للأحكام القضائية، وهذه تقوم بشكل أساسي على التوظيف الأسمى والأصح في صياغة الأحكام، هذه الصياغة التي تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة. وهذه القناعة تختلف باختلاف الصياغة، فالصياغة إذن هي المعبرة عما توصلت إليه المحكمة من قناعة"<sup>(٤)</sup>.

وقد جعل فريق العمل الصياغة القانونية بنداً من بنود الاستبانات التي اعتمدها في دراسة عينات قرارات المحاكم والرسائل الجامعية وأوراق الامتحانات لما لها من أهمية بالغة في عمل القضاة والمشرعين؛ لأن اللغة هي وسيلة التعبير عن إرادة المشرع والقاضي، وهذه الإرادة تظهر من خلال مفردات اللغة وتعابيرها؛ إذ إن

---

(١) المرجع السابق، ص 26.

(٢) المرجع السابق، ص 26.

(٣) فهد أبو العثم، اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء، الموسم الثقافي التاسع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 2009م، ص 45.

(٤) المرجع نفسه، ص 45-46.

أول ما يجب أن يتبادر إلى الذهن عند محاولة فهم النص وتفسيره هو فهم المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي لألفاظ النص وعباراته، أي المعنى الذي تؤديه مباشرة ألفاظ اللغة وتعابيرها، سواء أكانت هذه المعاني حقيقية أم مجازية<sup>(١)</sup>. وهذه الأهمية لا تقتصر على المشرع والقاضي بل هي ضرورية في عمل المحامي، فالمحامي مطلوب منه أن يحسن استعمال وسيلة الاتصال في مرافعاته وآرائه القانونية، وبخاصة أن الصياغة القانونية للنصوص تعتمد المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وأن الوصول إلى رأي في الذهن شيء، والتعبير عن هذا الرأي شيء آخر؛ إن مجال أعمال المحاماة يحتاج إلى القدر نفسه من العناية والاهتمام إن لم يكن أكثر، فإذا كانت مهمة القاضي تفسير النص القانوني وإفراغ هذا التفسير في شكل حكم قضائي، فإن مهمة المحامي أكثر لزوماً لاستعمال المنطق والتعبير من خلال اللغة<sup>(٢)</sup>.

والمشرع والقاضي والمحامي يعتمد في تكوينه اللغوي والقانوني على العملية الأكاديمية التي صقلت فيها قدراته ومواهبه، والمتمثلة في كليته ومناهجها وخطتها الدراسية وتفق أساتذته، وحرصهم على تخريج طلبة متمكنين من مهنية القضاء والتشريع بكل مقوماته ومكوناته.

---

(١) المرجع نفسه، ص 47

(٢) المرجع نفسه، ص 46

## واقع اللغة العربية في القضاء الأردني

مؤسسات القضاء الأردني متعددة، واختصاصاتها متنوعة، ومحاكمها متدرجة، وقراراتها وما يصدر عنها من أحكام متفاوتة، وما تنتظر فيه من قضايا وحقوق متباينة، ونظراً لهذا كله فقد رأت اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، أن تقتصر دراسة واقع اللغة العربية في مؤسسات القضاء الأردني على عينة عشوائية مما صدر من قرارات عن محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان، للفترة 2008-2011، وفق البند الأول من مذكرة التفاهم التي أبرمت بين اللجنة الوطنية الأردنية وفريق العمل، ونصه: "يكلف فريق العمل بدراسة ميدانية لغوية وتحليلية لسلامة اللغة العربية في قرارات المحاكم العليا في الدولة...".

وانطلاقاً من ذلك فقد تمكن الفريق من جمع القرارات المشمولة بالدراسة لهذه المحاكم، وفق الخطة التي اعتمدت لذلك، والمتمثلة في عينة عشوائية بواقع 1% من القرارات التي صدرت عن هذه المحاكم للفترة 2008-2011، وبلغت في مجموعها (1166) قراراً، توزعت على محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف في عمان، ومحكمة الاستئناف في إربد، ومحكمة الاستئناف في معان، كان (809) منها قرارات في قضايا حقوقية، و (357) قراراً في قضايا جزائية، وتوزعت هذه القرارات على ثلاث محافظات من محافظات المملكة الأردنية الهاشمية التي احتضنت هذه المحاكم، والجدول (2) يبين توزيع هذه الأحكام حسب المحافظات المذكورة ونسبها المئوية.

### جدول (2)

### توزيع القرارات ونسبها المئوية حسب المحافظات.

المحافظة	العدد	النسبة
عمان	697	60%
إربد	279	24%
معان	190	16%
<b>المجموع</b>	<b>1166</b>	<b>100%</b>

ويلاحظ من الجدول أن عدد القرارات في عمان عال؛ وذلك لأنها تضم محكمة التمييز، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف عمان.

وتوزعت قرارات المحاكم الـ(1166) على المحاكم المشمولة بالدراسة، كما هو مبين في الجدول (3)؛ إذ يظهر منهما أن نصيب محكمة التمييز كان (167) قراراً ونسبة 14.3%، وأن نصيب محكمة العدل العليا كان (142) قراراً، ونسبة 12.2%، وأن نصيب محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان كان (857) قراراً، ونسبة 73.5%.

### جدول (3)

#### توزيع القرارات حسب نوع المحكمة ونسبتها المئوية

المحكمة	العدد	النسبة المئوية
تمييز	167	14.3%
عدل عليا	142	12.2%
استئناف	857	73.5%
<b>المجموع</b>	<b>1166</b>	<b>100%</b>

#### جدول (4)

عدد الأخطاء حسب أنواعها، ونسبها المئوية

نوع الخطأ	العدد	النسبة
أخطاء الطباعة	1844	%2
أخطاء الترقيم	40047	%41
أخطاء الإملاء	45823	%47
أخطاء النحو	3993	%4
أخطاء الصياغة	5522	%6
الأخطاء الكلية	97229	%100

ويبين الجدول ( 5 ) الآتي معدل الأخطاء في القرارات حسب أنواع

المحاكم.

## جدول (5)

### معدل الأخطاء في القرارات لكل صفحة حسب أنواع المحاكم

المحكمة	معدل أخطاء الطباعة/ص لكل قرار	معدل أخطاء الترقيم/ص لكل قرار	معدل أخطاء الإملاء/ص لكل قرار	معدل أخطاء النحو/ص لكل قرار	معدل أخطاء الصياغة/ص لكل قرار	معدل الأخطاء الكلي/ص لكل قرار
التمييز	0.151	10.599	1.363	0.551	1.522	14.186
العدل العليا	0.888	4.278	7.689	0.413	1.103	14.372
الاستئناف	0.437	9.899	14.027	1.009	1.199	26.570
المعدل الكلي	.451	9.314	11.442	.871	1.233	23.311

يتبين من الجدول الأخير أعلاه أن أعلى معدل (وسط حسابي) أخطاء للصفحة الواحدة لكل قرار كان في محكمة الاستئناف. أما معدلا الأخطاء في محكمتي التمييز والعدل العليا فكانا متقاربين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل أخطاء أي نوع من الأخطاء للصفحة الواحدة هو مجموع أخطاء ذلك النوع في قرار معين مقسوماً على عدد صفحات ذلك القرار. وليس مجموع أخطاء ذلك النوع مقسوماً على عدد صفحاته، وأن معدل الأخطاء الكلية للصفحة الواحدة في قرار معين هو مجموع الأخطاء في أنواع الأخطاء الأربعة في القرار (أي مجموع الأخطاء في القرار بغض النظر عن الخطأ اللغوي) مقسوماً على عدد صفحات ذلك القرار. أما المعدل الكلي لأخطاء أي نوع من هذه الأنواع فهو مجموع معدلات الأخطاء للصفحة الواحدة في كل القرارات مقسوماً على عدد القرارات. بمعنى أن معدل المعدلات أو الوسط الحسابي للأوساط الحسابية لكل صفحة لكل قرار في خطأ لغوي معين.



أما بالنسبة لمستوى الرضى عن لغة القرارات فهي كما في الجداول أدناه حسب نوع المحكمة وسنة الحكم ونوع القضية والمحافظة. ويتبين من الجدول الأول منها أن أعلى درجة رضى (أقل معدل) عن المستوى اللغوي العام كان في محكمة العدل العليا، بمعدل (3.0183)، بينما أقل درجة رضى كانت لمحكمة التمييز بمعدل (3.1066). كما يتبين من الجدول ( 6 ) أن أعلى مستويات الرضى كانت لهستوى الطباعة، ومستوى النحو والصرف، وأن أقل درجات الرضى كانت لأخطاء الترقيم والإملاء، بمعدلات رضى منخفضة جداً في المحاكم كافة.

### جدول (6)

#### مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب نوع المحكمة

المحكمة	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
التمييز	1.7485	4.5449	3.1497	2.6946	3.3952	3.1066
العدل العليا	2.3380	3.8451	3.9507	2.3380	2.6197	3.0183
الاستئناف	1.9334	4.2056	4.1343	2.4731	2.5187	3.0530
	<b>2.0066</b>	<b>4.1985</b>	<b>3.7449</b>	<b>2.5019</b>	<b>2.8445</b>	<b>3.0593</b>

ويظهر الجدول (7) أنه لا توجد فروق بين السنوات من ناحية معدلات مستوى الرضى، سواء في المستوى العام، أو في كل مستوى من مستويات اللغة من الطباعة وحتى الصياغة.

### جدول (7)

### مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب السنة

السنة	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
2008	1.9247	4.2343	4.0879	2.5188	2.6276	3.07866
2009	2.0026	4.1984	4.0741	2.3704	2.5159	3.03228
2010	1.9924	4.3182	4.0341	2.7311	2.7955	3.17426
2011	1.8873	4.1056	3.6761	2.3944	2.7394	2.96056
	1.95175	4.214125	3.96805	2.503675	2.6696	3.06144

وفيما يتعلق بمستوى الرضى العام في القرارات الجزائية والحقوقية فإن الجدول (8) الآتي يوضح ذلك.

### جدول (8)

### مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب نوع القضية

القضية	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
جزائية	1.7759	4.2017	4.0504	2.2577	2.6190	2.98094
حقوقية	2.0359	4.2141	3.9356	2.5903	2.6733	3.08984
	<b>1.9562</b>	<b>4.2103</b>	<b>3.9708</b>	<b>2.4884</b>	<b>2.6567</b>	<b>3.05648</b>

يتبين من الجدول (8) أن مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في القضايا الجزائية أفضل منه في القضايا الحقوقية.

بعد هذا العرض العام للأخطاء في قرارات المحاكم العليا في القضاء الأردني تناولت الدراسة الأخطاء التي رصدها فريق العمل في كل محكمة من هذه المحاكم. وعملت مقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم بأنواعها.

إن هذه الدراسة لم تهدف إلى رصد كل خطأ ومدى تكراره في هذه القرارات؛ لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل، وإلى زيادة صفحات هذه الدراسة، وإنما اقتصر على إبراد شواهد على سبيل التمثيل لا الحصر، واكتفت بإيراد عدد الأخطاء التي وردت فيها في كل بند من بنود الاستبانة التي أعدتها الدراسة.

وإضافة إلى ما ذكرناه في الصياغة القانونية في قرارات المحاكم بأنواعها فيما سبق، لوحظ أنه يؤخذ على الصياغة القانونية فيها طول الجملة القانونية طولاً مبالغاً فيه، واعتماد تراكيب معقدة، وفيها تباعد بين أجزاء الجملة، يخل بتركيبها، ويلبس دلالاتها ومعانيها، كما أنها تميل إلى استخدام العبارات المفيدة للمعنى الواحد بإفراط لتقييد أجزاء معينة في الجملة أو لتقييد الجملة كلها، وازدحام الجملة عادة فيها بتفاصيل تجعل من الصعب اختراقها، والتوصل إلى العلاقات بين أجزائها.

**واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه**

## في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية

درس هذا الباب واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية من خلال عينات من الرسائل الجامعية الصادرة من جامعات أردنية مختلفة. فعينة الدراسة تتكون من 60 رسالة جامعية من الجامعات الأردنية، توزعت بين رسائل دكتوراه بواقع 11 (18%) رسالة، ورسائل ماجستير بواقع 49 (82%) رسالة. واختيرت عينة مقدارها 10% من مجموع صفحات الرسالة لغرض رصد الأخطاء اللغوية فيها. والجدول (1) يمثل عدد صفحات العينة في كل رسالة، ومنه يتبين أن مجموع الصفحات التي تمت دراستها هو 917 صفحة، منها 224 (24%) صفحة من رسائل دكتوراه، والباقي (693) (76%) صفحة من رسائل ماجستير. كما يبين الجدول (2) عدد صفحات الرسائل في الجامعات قيد الدراسة حسب نوع الرسالة: وذلك في المدة الزمنية من 2008م إلى 2011م.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي

الإحصائي لعينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في (ست جامعات) أردنية في الفترة من 2008م إلى 2011م، وكانت العينة المنتخبة تمثل كسر معاينة يساوي 10% من إجمالي عدد الرسائل التي بلغت (600) رسالة وجاءت العينة المختارة (60) رسالة واختيرت عينة عشوائية من صفحات الرسائل المختارة لغايات الدراسة بواقع 10% من صفحات كل رسالة.

منها (11) رسالة دكتوراه ونسبتها إلى مجموع الرسائل 18%.

و (49) رسالة ماجستير ونسبتها إلى مجموع الرسائل 82%

جاء عدد صفحاتها (917) صفحة، منها 224 صفحة من رسائل

الدكتوراه، بنسبة 24%.

و (693) صفحة من رسائل الماجستير بنسبة 76% وتراوح عدد الصفحات في الرسالة الواحدة من سبع صفحات إلى سبع وثلاثين صفحة، كما في الجدول رقم (2).

ومتثلت رسائل الجامعات الحكومية ما نسبته 68% من مجموع الرسائل بواقع (616) صفحة من (41) رسالة.

ورسائل الجامعات الخاصة ما نسبته 32% من مجموع الرسائل بواقع (301) صفحة من (19) رسالة.

واستقرأ فريق العمل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية، وفرزها وصنّفها ودققها ودرسها وطلّها، وأحصى ما فيها من عوار ضمن خطة صارمة كان قد أعدّها، واختبرها، وجرّبها على النماذج المختارة، والجدول (9) يبين أسماء الجامعات، والرسائل التي تمنحها (ماجستير أو دكتوراه أو كليهما)، وعدد الرسائل وعدد الصفحات ونسبتها:

### جدول (9)

عدد الرسائل والصفحات ونسبتها في الجامعات حسب عدد الرسائل ونوعها

الجامعة	نوع الرسالة				
	عدد رسائل الدكتوراه	عدد الصفحات	عدد رسائل الماجستير	عدد الصفحات	مجموع عدد الصفحات
الأردنية	4	73	7	89	162
مؤتة	0	-	10	192	192
					نسبة عدد الصفحات
					17.7%
					0.9%

1	%2.8	117	117	9	-	0	اليرموك
1	%2.0	110	110	9	-	0	الإسراء
1	%5.8	145	145	11	-	0	آل البيت
2	%0.8	191	40	3	151	7	عمان العربية
1	%00.0	917	693	49	224	11	المجموع

ويظهر من الجدول (9) أعداد الرسائل حسب نوعها وحسب الجامعة. وفيه نلاحظ أن رسائل الدكتوراه لا تُمنح إلا من الجامعة الأردنية والعينة بواقع أربع رسائل من أصل (40) رسالة، ومن جامعة عمان العربية بواقع سبع رسائل من أصل (70) رسالة. أما رسائل الماجستير فقد منحت من الجامعة الأردنية وجامعة عمان العربية، ومن جامعة اليرموك ومؤتة وآل البيت والإسراء. ويظهر من الجدول أن أعلى نسبة الصفحات كانت في جامعة عمان العربية بواقع 20.8% وأما أقل نسبة فكانت في جامعة الإسراء بواقع 12%.

ودرس باب واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية من خلال عينات من الرسائل الجامعية الصادرة من جامعات أردنية مختلفة. فعينة الدراسة تتكون من 60 رسالة جامعية من الجامعات الأردنية، توزعت بين رسائل دكتوراه بواقع 11 (18%) رسالة ورسائل ماجستير بواقع 49 (82%) رسالة. واختيرت عينة مقدارها 10% من مجموع صفحات الرسالة لغرض رصد الأخطاء اللغوية فيها. والجدول الثاني يمثل عدد صفحات العينة في كل رسالة، ومنه يتبين

أن مجموع الصفحات التي تمت دراستها هو 917 صفحة، منها 224 (24%) صفحة من رسائل دكتوراه، والباقي (693) (76%) صفحة من رسائل ماجستير.

نستطيع من خلال الجدول ان نخمن أي الجامعات تختلف عن بعضها من حيث معدلات الأخطاء، ولكي يكون الاستنتاج مبنياً على تحليل إحصائي فإننا سوف نستخدم نموذج بواسون للانحدار لاختبار فيما إذا كان هناك فروق دالة إحصائية في معدلات الأخطاء اللغوية، بعضها أو جميعها، بين الجامعات بشكل عام ، وبين الجامعات الرسمية والخاصة، وبين الجامعات الرسمية فيما بينها، وبين جامعتي عمان العربية والإسراء.

### الجدول (10)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب الجامعة

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	1801.807	1	0.000
الجامعة	132.201	5	0.000

ب) المقارنات البينية (البعدية) بين الجامعات/ تحليل بواسون

مستوى الدلالة	درجات الحرية	الخطأ المعياري	متوسط الفرق (I-J)	الجامعة (J)	الجامعة (I)
0.000	1	1.40489	12.8909 <sup>a</sup>	مؤتة	الأردنية
0.000	1	1.40040	13.4242 <sup>a</sup>	اليرموك	
0.000	1	1.63621	6.9798 <sup>a</sup>	الإسراء	
0.084	1	1.68611	2.9091	آل البيت	
0.000	1	1.54393	8.7909 <sup>a</sup>	عمان العربية	
0.000	1	1.40489	-12.8909 <sup>a</sup>	الأردنية	مؤتة
0.558	1	0.90962	0.5333	اليرموك	
0.000	1	1.24236	-5.9111 <sup>a</sup>	الإسراء	
0.000	1	1.30739	-9.9818 <sup>a</sup>	آل البيت	
0.000	1	1.11803	-4.1000 <sup>a</sup>	عمان العربية	
0.000	1	1.40040	-13.4242 <sup>a</sup>	الأردنية	اليرموك
0.558	1	0.90962	-0.5333	مؤتة	
0.000	1	1.23728	-6.4444 <sup>a</sup>	الإسراء	
0.000	1	1.30256	-10.5152 <sup>a</sup>	آل البيت	
0.000	1	1.11239	-4.6333 <sup>a</sup>	عمان العربية	
0.000	1	1.63621	-6.9798 <sup>a</sup>	الأردنية	الإسراء
0.000	1	1.24236	5.9111 <sup>a</sup>	مؤتة	
0.000	1	1.23728	6.4444 <sup>a</sup>	اليرموك	
0.009	1	1.55329	-4.0707 <sup>a</sup>	آل البيت	
0.195	1	1.39766	1.8111	عمان العربية	
0.084	1	1.68611	-2.9091	الأردنية	آل البيت
0.000	1	1.30739	9.9818 <sup>a</sup>	مؤتة	
0.000	1	1.30256	10.5152 <sup>a</sup>	اليرموك	
0.009	1	1.55329	4.0707 <sup>a</sup>	الإسراء	
0.000	1	1.45577	5.8818 <sup>a</sup>	عمان العربية	
0.000	1	1.54393	-8.7909 <sup>a</sup>	الأردنية	عمان العربية
0.000	1	1.11803	4.1000 <sup>a</sup>	مؤتة	
0.000	1	1.11239	4.6333 <sup>a</sup>	اليرموك	
0.195	1	1.39766	-1.8111	الإسراء	
0.000	1	1.45577	-5.8818 <sup>a</sup>	آل البيت	



نستنتج من الجدول ( 10 أ) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عالية بين الجامعات في الأخطاء اللغوية الكلية، ومن الجدول ( 49 ب)، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات الأخطاء الكلية بين كل اثنتين من الجامعات التالية: الأردنية وآل البيت، اليرموك ومؤتة، الإسراء وعمان العربية، الإسراء وآل البيت، بينما توجد فروق دالة إحصائية بين كل اثنتين من باقي الجامعات.

### جدول (11)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب نوع الجامعة

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	2532.869	1	0.000
الجامعة	1.479	1	0.224

يكشف الجدول (11) أن لا فرق دال إحصائياً في مجموع الأخطاء اللغوية بين الجامعات الرسمية والخاصة.

### الجدول (12)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	1830.918	1	0.000
الجامعة	0.033	1	0.855

يكشف الجدول (12) فروقاً دالة إحصائياً في مجموع الأخطاء اللغوية بين رسائل الدكتوراه ورسائل الماجستير.

### الجدول (13)

#### معدلات الأخطاء اللغوية في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة

نوع الرسالة		الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
دكتوراه	عدد الأخطاء	48	937	748	88	309	2130
	معدل الأخطاء	4.36	85.18	68	8	28.1	193.64
	عدد الرسائل	11	11	11	11	11	11
ماجستير	عدد الأخطاء	170	2386	2313	351	1154	6374
	معدل الأخطاء	3.46	48.69	47.20	7.16	23.55	130.06
	عدد الرسائل	49	49	49	49	49	49
المجموع	عدد الأخطاء	218	3323	3061	439	1463	8504
	معدل الأخطاء	3.63	55.38	51.17	7.32	24.38	138.63
	عدد الرسائل	60	60	60	60	60	60

وضعف الصياغة وركاكة التعبير ناجمان عن الفقر بمفردات اللغة ومصطلحاتها، والفقر بأبنية الكلام وقواعده، والضعف بقوانين العلم ومصطلحاته؛ لذلك كثر الحشو والتكرار، وسوء الصياغة، واختلال التراكيب، وعدم الاتساق والانسجام بين فقرة وأخرى... والتخبط في استخدام الحروف.

## واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية

وُدِّرس في هذا الباب واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية من خلال عينات من هذه المحاضرات. وقد تم أخذ العينات من ست جامعات أردنية، أربع منها جامعات حكومية، واثنان جامعتان خاصتان. وتم مراعاة التنوع في المحاضرات، فبعضها كان محاضرات لطلبة البكالوريوس في مستويات مختلفة، وبعضها الآخر لطلبة الدراسات العليا. وبعضها كان محاضرات لمواد إجبارية، وبعضها الآخر لمواد اختيارية. وقد أُحصينا الأخطاء النحوية والصرفية، وأخطاء الصياغة لكل محاضرة. وقمنا استخدام المفردات العامية في المحاضرة من حيث كثرتها أو قلتها، ومن ثم تم إعطاء درجة رضى تتراوح ما بين واحد وخمسة، فالدرجة "واحد" تشير إلى الرضى التام، و"الخمس" إلى عدم الرضى التام. وقد أعطيت هذه الدرجات تقيماً للمستوى النحوي والصرفي، ومستوى الصياغة، واستعمال العامية، والخلط بين العامية والفصحى، وكذلك للمستوى اللغوي العام. وفيما يلي نستعرض نتائج هذه الدراسة إجمالاً لكل الجامعات في هذا الفصل، وإفراداً لكل جامعة على حدة في الفصول التالية تباعاً.

ينبغي التنبيه إلى أن لغة المحاضرة في هذه الجامعة ينبغي أن تكون اللغة العربية الفصيحة السليمة من آفة العامية، أو الزلات والأخطاء التي تُخلُّ بليصال المعنى إلى السامع، فتغيم الفكرة، وتضل طريقها إلى ذهن السامع.

وعلى العكس من هذا، فقد اتضح لفاحصي الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض أن عدداً كبيراً من محاضري كلية الحقوق يتحدثون اللغة العامية، أو في

الأقل يخلطون بين الفصيحة والعامية بصورة لا تخفى، كما يتضح من الجداول الإحصائية، والرسوم البيانية:

يبين الجدول (14) توزيع المحاضرات على الجامعات. إذ يتبين من الجدول أن عدد المحاضرات كان (13) محاضرة في كل من الجامعة الأردنية، وجامعة الإسراء، وجامعة عمان العربية بنسبة تقرب من 22% لكل منها. أما العينة المدروسة من جامعة اليرموك فقد بلغت نسبتها 17%، وفي مؤتة 8%، وفي آل البيت 10%. وينبغي أن ننبه إلى أننا اعتمدنا محاضرة واحدة فقط لكل عضو هيئة تدريس في العينة.

#### جدول (14)

عدد محاضرات أعضاء هيئة التدريس ونسبها حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
الأردنية	13	21.7%
اليرموك	10	16.7%
آل البيت	6	10.0%
مؤتة	5	8.3%
الإسراء	13	21.7%
عمان العربية	13	21.7%
المجموع	60	100.0%

#### جدول (15)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية حسب الجامعة

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	38550.828	1	.000
الجامعة	1145.407	5	.000

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	اليرموك	-.8420	2.40638	1	.726
	آل البيت	9.2395 <sup>a</sup>	2.59292	1	.000
	مؤتة	-116.6781 <sup>a</sup>	5.54883	1	.000
	الإسراء	-9.3695 <sup>a</sup>	2.44754	1	.000
	عمان العربية	-11.8302 <sup>a</sup>	2.37261	1	.000
اليرموك	الأردنية	.8420	2.40638	1	.726

.000	1	2.68501	10.0815 <sup>a</sup>	آل البيت	
.000	1	5.59246	-115.8361 <sup>a</sup>	مؤتة	
.001	1	2.54490	-8.5276 <sup>a</sup>	الإسراء	
.000	1	2.47293	-10.9882 <sup>a</sup>	عمان العربية	
.000	1	2.59292	-9.2395 <sup>a</sup>	الأردنية	آل البيت
.000	1	2.68501	-10.0815 <sup>a</sup>	اليرموك	
.000	1	5.67522	-125.9176 <sup>a</sup>	مؤتة	
.000	1	2.72196	-18.6090 <sup>a</sup>	الإسراء	
.000	1	2.65479	-21.0697 <sup>a</sup>	عمان العربية	
.000	1	5.54883	116.6781 <sup>a</sup>	الأردنية	مؤتة
.000	1	5.59246	115.8361 <sup>a</sup>	اليرموك	
.000	1	5.67522	125.9176 <sup>a</sup>	آل البيت	
.000	1	5.61029	107.3085 <sup>a</sup>	الإسراء	
.000	1	5.57801	104.8479 <sup>a</sup>	عمان العربية	
.000	1	2.44754	9.3695 <sup>a</sup>	الأردنية	الإسراء

.001	1	2.54490	8.5276 <sup>a</sup>	اليرموك	
.000	1	2.72196	18.6090 <sup>a</sup>	آل البيت	
.000	1	5.61029	-107.3085 <sup>a</sup>	مؤتة	
.327	1	2.51299	-2.4606	عمان العربية	
.000	1	2.37261	11.8302 <sup>a</sup>	الأردنية	عمان العربية
.000	1	2.47293	10.9882 <sup>a</sup>	اليرموك	
.000	1	2.65479	21.0697 <sup>a</sup>	آل البيت	
.000	1	5.57801	-104.8479 <sup>a</sup>	مؤتة	
.327	1	2.51299	2.4606	الإسراء	

يظهر الجدول (15) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في الأخطاء الكلية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وبين جامعة الإسراء وجامعة عمان العربية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الجامعات.

واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في

## كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أوراق امتحانات طلبة الحقوق في الجامعات الأردنية مؤشر مهم وذو مصداقية على ما سيكون عليه شأن القضاء في قابل الأيام، ويهدف هذا الباب، إلى دراسة عيّنات محدّدة من هذه الأوراق في سبيل تمحيصها وتوصيفها، والوقوف على أهم الأخطاء التي يقع فيها الطلبة، لعل ذلك يكون سبيلاً لإصلاح الخل والعودة إلى الصواب.

وصمم فريق العمل استبانة إحصائية لبيان واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، وتضمنت بيانات تعريفية بالجامعة، ومادة الامتحان ومستواها (بكالوريوس، أو ماجستير، أو دكتوراه) واسم المادة، ومستواها: سنة أولى أو ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، وهل هي إجبارية أم اختيارية، ومستوى خط الطلبة هل هو جيد جداً، أو جيد، أو مقبول، أو ضعيف، أو ضعيف جداً، ودرجة الرضى عن المستوى العام، وفق مقياس ليكرت الخماسي (1-5).

واقتصرت عينة الدراسة على عدد محدد من أوراق الامتحانات، وروعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية للسنوات الدراسية والمستويات كافة (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه).

واستقرى فريق العمل عينة الدراسة العشوائية وتمثلت في ( 96 ورقة إجبارية واختيارية بواقع 10% من مجموع صفحات هذه العينة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2012/2013).

وتوزعت هذه الأوراق على الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وفق ما جاء في الجدول (16) الآتي:



## جدول (16)

### عدد أوراق الامتحان ونسبها حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
الأردنية	24	25.0%
اليرموك	15	15.6%
مؤتة	14	14.6%
آل البيت	16	16.7%
عمان العربية	12	12.5%
الإسراء	15	15.6%
المجموع	96	100.0%

يظهر من الجدول رقم ( 16 ) أن عدد أوراق الامتحانات متفاوت بين الجامعات؛ إذ بلغ عدد أوراق الامتحانات في الجامعة الأردنية ( 24 ) ورقة إجابة، وبنسبة 25%، وتلتها جامعة آل البيت وبنسبة 16.7% ثم جامعتا اليرموك والإسراء، وبنسبة 15.6% ثم جامعة مؤتة وبنسبة 14.6% فجامعة عمان العربية، وبنسبة 12.5%، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر أوراق إجابات

الامتحانات لمدة تزيد على فصل دراسي في بعض الجامعات المشمولة بالدراسة، وبخاصة في الجامعات التي تقاربت نسبتها، كما يوضح الجدول رقم (16) أعلاه. أما فيما يخص توزيع أوراق الامتحان على المستوى الدراسي: (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه)، فإن الجدول رقم (17) الآتي يبين ذلك:

### جدول (17)

#### عدد أوراق الامتحان حسب المستوى الدراسي

النسبة	العدد	المستوى
79.2%	76	بكالوريوس
4.2%	4	دكتوراه
16.7%	16	ماجستير
100.0%	96	المجموع

يظهر من الجدول (17) أن أعلى نسبة من عينة أوراق الامتحانات كانت لطلبة البكالوريوس ، بنسبة (79.2%)، ثم الماجستير بنسبة (16.7%)، ثم الدكتوراه بنسبة (4.2%). ويعود تفاوت أعداد أوراق الامتحانات بين المستويات الثلاثة إلى أن الجامعات المشمولة بالدراسة تمنح درجة البكالوريوس، وأن ثلاث جامعات منها تمنح الماجستير، وجامعتين تمنح الدكتوراه.

وبين جدول تحليل بواسون الذي أعدته الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الأخطاء الكلية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق بين طلبة جامعة اليرموك وطلبة جامعة عمان العربية ، بينما توجد فروق دالة إحصائية بين باقي الجامعات الأردنية.

ووجدت الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت، وبين جامعة اليرموك وكل من جامعة الإسراء وجامعة عمان العربية، وبين الإسراء وعمان العربية في معدلات أخطاء الترتيم في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق ، بينما توجد فروق دالة إحصائية بين باقي الجامعات.

كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامع ة الأردنية وجامعة آل البيت، وبين اليرموك وعمان العربية في معدلات أخطاء الإملاء في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق ، بينما توجد فروق دالة إحصائية بين باقي الجامعات.

وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الأردنية في مستوى الخط في أوراق الامتحانات.

وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الأردنية في مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في أوراق الامتحانات.

واتضح للدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواد الإجبارية والاختيارية في مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في أوراق الامتحانات.

## النتائج:

تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة، وبلغ مجموعها ( 1166 ) قراراً، وبلغ عدد صفحاتها ( 4120 ) صفحة.

رصد فريق العمل فيها ( 96868 ) خطأ، توزعت إلى أخطاء طباعة، وبلغت (1844) خطأ، وأخطاء ترقيم، بلغت ( 40047 ) خطأ، وأخطاء إملاء، بلغت (45823) خطأ، وأخطاء نحو وصرف، بلغت ( 3993 ) خطأ، وأخطاء طباعة، بلغت (5522) خطأ. وكانت نسبة أخطاء محكمة التمييز منها 16%، ومحكمة العدل العليا 8%، ومحاكم الاستئناف الثلاثة 76%.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً عاماً في لغة كل ما يصدر عن هذه المحاكم. يشمل جميع مكونات منظومتها اللغوية: طباعة، وترقيماً، وإملاء، ونحواً وصرفاً، وصياغة قانونية. وأن نسبة الرضى العام عن واقع اللغة العربية فيها وفق معيار ليكرت الخماسي ( 1-5 ) متدنية، إذ بلغت في قرارات محكمة التمييز ( 3.4 ) وفي قرارات محكمة العدل العليا ( 3.8 ) وفي قرارات محكمة الاستئناف في عمان وإريد ومعان ( 3.1 ). وبلغ المجموع الكلي لمستوى الرضى العام (3.2).

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى ملحوظات عدة حول صياغة هذه القرارات، منها: كثرة ما وقع فيها من أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف، مما يعيب صياغتها القانونية، ويؤدي إلى اللبس والغموض في مقاصدها؛ كما أنه يؤخذ عليها طول جملها طويلاً مبالغاً فيه، واعتمادها تراكيب معقدة، وفيها تباعد بين أجزاء الجملة، مما يخلّ بتراكيبها، ويلبس في دلالاتها ومعانيها، ويغيّر في منطوق الحكم فيها، كما أنها تميل إلى الإكثار من استخدام العبارات المقيدة للمعنى الواحد؛ لتقييد أجزاء معينة في الجملة، أو لتقييد الجملة كلها، وإلى استخدام تفاصيل عدة تجعل من الصعب التوصل إلى العلاقات بين أجزائها.

ومن الواضح أن اللغة المستخدمة فيها هي لغة نمطية، وأنماطها ساكنة مستقرة، ويغلب عليها التقليد، لا سيما في فواتح الفقرات.

وهذا كله يجعلنا نقول: إن الصياغة القانونية في قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة لا ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تتبوأه اللغة العربية في هذه المحاكم جميعها.

وإيماناً من اللجنة الأردنية للنهوض باللغة العربية بأهمية الرسائل العلمية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية (الماجستير والدكتوراه) في المجالين: العلمي واللغوي رأيت أن يتولّى فريق العمل دراسة واقع اللغة العربية في الجامعات الحكومية والخاصة دراسة إحصائية وصفية، وإظهار مشكلاتها، واقتراح الحلول المناسبة لها.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي الإحصائي لعينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في أربع جامعات حكومية، هي: الأردنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت. وجامعتين خاصتين هما: عمان العربية والإسراء في الفترة من 2008م-2011م، والعينة المنتخبة تمثل كسر معاينة يساوي 10% من إجمالي عدد الرسائل التي نوقشت في الفترة المشار إليها، وإجمالي عدد الرسائل هو ( 600 ) رسالة، والعينة المنتخبة ( 60 ) رسالة، واختار فريق العمل عينة عشوائية أيضاً من صفحات الرسائل المختارة بواقع 10% من صفحات كل رسالة، فكانت الحصيلة ما يلي:

١- (11) رسالة دكتوراه تقع في (224) صفحة، ونسبتها إلى المجموع الكلي 18%.

٢- (49) رسالة ماجستير تقع في ( 693 ) صفحة، ونسبتها إلى المجموع الكلي 76%.

ومثلت رسائل الجامعات الحكومية ما نسبته 68% من مجموع الرسائل بواقع (616) صفحة، ورسائل الجامعات الخاصة ما نسبته 32% من مجموع الرسائل بواقع (301) صفحة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً عاماً في رسائل الماجستير والدكتوراه، وليس هناك فرق بيّن في موضوع الرسالة أو مستواها فمعدل الأخطاء في رسائل الدكتوراه (182) خطأ في الرسالة الواحدة، ومعدل الأخطاء في رسائل الماجستير (128) خطأ في الرسالة الواحدة.

وليس هناك فرق في موضوع الرسالة، فالرسالة التي موضوعها (القانون الجنائي) أخطاؤها تشابه الرسالة في القانون المدني أو الدستوري.

والنسبة القصوى للأخطاء جاءت في الترقيم والإملاء (75%) أما أخطاء الطباعة والنحو والصرف والصياغة فنسبتها (25%).

وتفاوتت أعداد الأخطاء في الرسائل العلمية في الجامعات الأردنية واحتلت الجامعة الأردنية أعلى نسبة في مجموع الأخطاء (2758) خطأ في إحدى عشرة رسالة، ثم آل البيت (2088) خطأ في إحدى عشرة رسالة، ثم جامعة عمان العربية (1570) خطأ في عشر رسائل، ثم جامعة الإسراء (1026) خطأ في تسع رسائل، ثم مؤتة (659) خطأ في عشر رسائل، ثم اليرموك (403) خطأ في تسع رسائل.

وجاءت نسبة الرضى العام عن واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه على وفق معيار ليكرت الخماسي (1-5) متدنيّة؛ وبلغ معدل مستوى الرضى في رسائل الماجستير (3.8) درجة، ومستوى الرضى في رسائل الدكتوراه (3.5) درجة.

وأفضل معدل درجة رضى جاء في مستوى الطباعة ( 2.3 ) درجة، وأسوأ درجة رضى جاء في مستوى الترقيم (4) ثم الإملاء (3.93) ثم الصياغة (3.45) ثم النحو والصرف (3.15).

ويعد أن استقرى فريق العمل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية، ودرسها وحللها، وأحصى أخطاءها توصل إلى ملحوظات كثيرة على الرسائل العلمية في الجامعات الأردنية تكشف عن سوء البناء اللغوي العام، وإهمال المبادئ الأولى في الكتابة العلمية، وغموض العبارة واختلال الدلالة، ولبس المعنى فحسب. وفي المجمل لم ترق الرسائل الجامعية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية إلى المستوى المطلوب للرسالة العلمية ضبطاً وجودة صياغة، ودقة لغة.

وتحقيقاً لتكامل الدراسة في واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، درس فريق العمل واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وهي (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة آل البيت، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء). وبلغ مجموع المحاضرات التي درسها فريق العمل ( 60 ) محاضرة، اختيرت عن طريق العينة العشوائية من الجامعات المذكورة، وبلغ عددها في الجامعة الأردنية ( 13 ) محاضرة، بنسبة ( 21.7% )، وفي اليرموك ( 10 ) محاضرات، بنسبة ( 16.7% )، وفي آل البيت ( 6 ) محاضرات، بنسبة ( 10% )، وفي جامعة مؤتة، (5) محاضرات، بنسبة ( 8.3% )، وفي الإسراء ( 13 ) محاضرة، بنسبة ( 21.7% )، وفي عمان العربية ( 13 ) محاضرة، بنسبة ( 21.7% )، وبلغ مجموع الأخطاء التي أحصاها الفريق في المحاضرات عامة ( 3356 ) خطأ، منها ( 2143 ) خطأ نحو وصرف بمعدل

(36.95) وبتحرف معياري ( 40.03)، ومنها ( 1213 ) خطأ صياغة بمعدل (20.91)، وبتحرف معياري (14.29).

وبينت الدراسة أن درجات الرضى عن المستوى اللغوي العام في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، تميل إلى عدم الرضى، فنسبة "غير راض" كانت (60.0%)، ونسبة غير راض تماماً كانت (8.3%)، ونسبة غير محدد ( 11.7%)، ونسبة راض (18.3%)، ونسبة راض تماماً (1.7%).

أما نسب استعمال أعضاء هيئة التدريس للعامية في محاضراتهم، فقد كانت بنسبة كبيرة 25%، وبنسبة متوسطة (48.3%)، وبنسبة قليلة (26.7%). وبوجه عام فقد كانت جامعة مؤتة الأعلى في أخطاء النحو، تليها جامعة الإسراء، ثم جامعة عمان العربية، ثم الجامعة الأردنية واليرموك وآل البيت بمعدلات متقاربة، أما أخطاء الصياغة، فقد كانت جامعة مؤتة الأعلى أيضاً، تليها جامعة عمان العربية، ثم جامعة اليرموك، ثم الجامعة الأردنية، ثم جامعة الإسراء، ثم جامعة آل البيت.

ويتضح من هذه الإحصائيات المدى الذي ذهب إليه كثير من المحاضرين في الجامعات الأردنية في تجنب الصواب، والاعتماد على لغة مليئة بالأخطاء النحوية والصرفية وأخطاء الصياغة. وتشوبها العامية التي لا ترقى بذوق الطالب الجامعي، ولا تمنحه القدرة اللغوية التي تمكنه من التعبير السليم عن أفكاره، ولا ترقى به إلى التواصل الجيد مع الآخرين.

وإذا كان المنهاج والمادة التعليمية عنصرين أساسيين في العملية التعليمية التعليمية، فإن عضو هيئة التدريس هو حاملها ورائدها، والطالب لحمتها وسداها؛



ولذا فقد تناول الباب الرابع واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

واقترنت عينة الدراسة العشوائية على عدد محدد من أوراق الامتحانات، وروعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية للسنوات الدراسية، والمستويات كافة (البكالوريوس والماجستير، والدكتوراه). وتمثلت في ( 96 ) ورقة امتحان إجبارية واختيارية بواقع 10% من مجموع صفحات هذه العينة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2013/2012، كان منها (76) ورقة للبكالوريوس، بنسبة (79.2%) و(16) ورقة للماجستير، بنسبة (16.7%) و(4) ورقات للدكتوراه، بنسبة (4.2%) وتوزعت على الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة فكان عدد أوراق الجامعة الأردنية ( 24 ) ورقة، بنسبة ( 25.0%)، واليرموك ( 15 ) ورقة، بنسبة (15.6%)، ومؤتة (14) ورقة، بنسبة (14.6%)، وآل البيت (16) ورقة، بنسبة (16.7%)، وعمان العربية (12) ورقة، بنسبة (12.5%)، والإسراء (15) ورقة، بنسبة (15.6%).

أما مجموع الأخطاء في الترتيم والإملاء والنحو والصرف والصيغة فقد بلغ في الجامعة الأردنية ( 3571 ) خطأ، وفي اليرموك ( 939 ) خطأ، وفي مؤتة (2824) خطأ، وفي آل البيت (2174) خطأ، وفي عمان العربية ( 731 ) خطأ، وفي الإسراء 1327 خطأ.

وقد أظهرت إحصائيات هذه الدراسة أن لدى الطلبة ضعفاً عاماً في خطوطهم، وفي أساليبهم، وأنها لا ترقى إلى المستوى الذي يتناسب ودرجاتهم العلمية، ومستوياتهم المعرفية، مما يدعو إلى تضافر الجهود لمعالجة ما يواجهه الطلبة من مشكلات لغوية عامة.



## التوصيات

### أ- التوصيات العامة

١ - تعد اللغة العربية السليمة الركيزة الأساسية لوحدة الأمة العربية، ولأمنها القومي، وتحديد هويتها، وبناء فكرها وحضارتها، وعلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الأردن أن تعمل على تجسيد هذه المفاهيم واقعاً ملموساً في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية. و"إن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن"، ولذا فإن الواجب القومي يملئ على هذه السلطات إصدار قانون للغة العربية، والعمل على تطبيق النصوص الدستورية والقوانين الناظمة للمحافظة على اللغة العربية، والالتزام بها في جميع المجالات الرسمية والتعليمية والأكاديمية والثقافية والاجتماعية لرد الاعتبار لهذه اللغة واحترامها وإحلالها مكانها اللائق بها، أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم.

٢ - تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر تحديات خارجية وتحديات داخلية وهذا يتطلب وضع سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها عن طريق برامج قومية ووطنية، تعالج قضاياها المعاصرة ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في الوطن العربي في مراحل المتعددة، ووفق ما نصت عليه بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تعمل اللجان الوطنية على مستوى الوطن العربي على تحقيقه وإنجازه، وإخراجه إلى حيز الوجود والتنفيذ، على أن تشارك في ذلك كله جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارات التربية والتعليم ووزارات الثقافة ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة، ومراكز تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٣ -تواجه اللغة العربية حملة ظالمة تحاول الحطّ من طاقاتها وإمكاناتها

وقدراتها اللغوية في التعبير عما يجد من متطلبات في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يتطلب تنظيم حملة توعية وطنية في كل بلد عربي لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية، وبيان أهميتها في بناء الشخصية العربية، ودورها في بناء المجتمع العربي عقدياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربوياً وحضارياً، تقوم بها وزارات الثقافة ووزارات الأوقاف، والمؤسسات الإعلامية، ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤ -النهوض باللغة العربية يحتاج إلى وضع إستراتيجية لتخطيط لغوي

شامل لنظامنا التعليمي، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في عناصر المنظومة التربوية في مرحلة التعليم العام، إذ إنها تشكل الأساس الذي يبنى عليه اكتساب المهارات اللغوية لدى المتعلمين. وعلى وزارة التربية والتعليم أن تعمل على تطوير المناهج التعليمية والكتب المدرسية على أسس نفسية وفنية وإستراتيجيات تعليمية معتمدة في الكتب التعليمية العالمية. ووضع معايير تربوية وعلمية ذات مستوى رفيع لاختيار المعلمين عند التعيين، وتأهيلهم في جميع مراحل التعليم تأهيلاً تربوياً وعلمياً ولغوياً كافياً. والإفادة من النظريات التربوية الحديثة ونظريات علم النفس اللغوي في تعليم اللغات وتحديث طرائق التدريس، والاهتمام بعملية الإشراف التربوي وأساليب التقويم والأنشطة المرافقة للمناهج، وإعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية التي تؤكد أثرها السلبي على العملية التعليمية وبخاصة المتعلقة بالنجاح والرسوب، والنجاح التلقائي. ووضع معايير دقيقة لقياس مستوى مخرجات تعليم اللغة العربية وتعلمها في المرحلتين الأساسية والثانوية.

ويرى فريق العمل أن تتكرم اللجنة الوطنية الأردنية بتشكيل فريق عمل من

خبراء تربويين ومتخصصين باللغة العربية من المتمرسين بتدريسها، ولديهم خبرات

ناجحة في تعليم اللغة العربية وتعلمها؛ لدراسة سبب ضعف مخرجات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مرحلة التعليم العام دراسة ميدانية تحليلية إحصائية لتحديد المشكلات واقتراح الحلول.

## ب- التوصيات الخاصة

### 1- السلطة القضائية/ المحاكم

من المؤكد أن اللغة أصل أساسي في النقاضي، وأن إتقان مهاراتها يساعد في الوصول إلى العدالة وإحقاق الحق. وقد بينت الدراسة أن الصياغة القانونية في القرارات التي تصدر عن المحاكم العليا المشمولة بالدراسة تواجه ضعفاً واضحاً في كل مكونات المنظومة اللغوية للغة العربية، مما يؤثر في قراراتها سلباً، وانطلاقاً من ذلك فإن فريق العمل خلص إلى التوصيات الآتية:

أ - أن تضع السلطة القضائية شرطاً أساسياً عند تعيين من يقومون بكتابة قرارات المحاكم ومحاضر الجلسات لأن يخضعوا لامتحان كفاية لغوية، وأن لا يقل مستوى نجاحهم عن جيد جداً.

ب - أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطاً أساسياً عند تعيين قضاة المحاكم.

ج - عقد دورات تدريبية لغوية للعاملين في القضاء لرفع مستوى أدائهم اللغوي باستمرار وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمتميزين منهم.

د - أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطاً أساسياً في مشروعات التخرج ومزاولة مهنة المحاماة.

هـ - تعيين محررين لغويين لمراجعة ما يصدر عن المحاكم من قرارات مراجعة لغوية دقيقة؛ لضمان سلامتها اللغوية والإملائية والترقيميه، وصياغتها القانونية.

و - أن يلتزم المحامون بتقديم مرافعاتهم بلغة عربية سليمة.

ز - أن تكلف السلطة القضائية لغويين مشهورين، ومشرعين متمرسين  
مراجعة القوانين التي تعتمدها حالياً، مثل: القانون المدني، والقانون الجزائي،  
والقانون الإداري، وغيرها، مراجعة لغوية تخلصها مما وقع فيها من أخطاء لغوية،  
لتكون مرجعية قانونية ولغوية للعاملين في مهنة القضاء، ولتكون نصوصها قدوة  
تحتذى في الصياغة القانونية؛ وأن تحرص على أن لا يصدر عنها أي قانون إلا  
بعد تمحيصه وتدقيقه لغوياً.

ح - أن تعمل اللجنة الوطنية على تأليف كتاب في العربية يكون مرجعاً  
للعاملين في السلطة القضائية، وأن يوضع على الشبكة (الإنترنت) ليعود إليه  
العاملون في السلطة القضائية وغيرهم ليفيدوا منه في تصويب ما يعتقدون أنه خطأ  
لغوي أو إملائي أو ترقيمي أو دلالي في أي وقت يحتاجون إليه وقت عملهم أو  
خارج أوقات عملهم.

ط - أن تلتزم مجلة نقابة المحامين بتدقيق جميع ما تنشره تدقيقاً لغوياً  
سليماً، وأن تُعيّن محرراً لغوياً متمرساً لتحقيق ذلك، ولصياغة ما يحتاج إلى  
صياغة سليمة في القرارات والبحوث التي تنشرها.

ي - أن تلتزم المواقع الإلكترونية التي تعنى بنشر ما يصدر عن السلطة  
القضائية من قوانين أو قرارات أو أحكام باللغة العربية السليمة في كل ما تنشره،  
وأن تعمل على تعيين محررين متمرسين لتحقيق ذلك.

## 2- توصيات خاصة بواقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في لغة الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) وضعفاً في لغة الطلبة في أوراق امتحاناتهم تمثلت في كثرة الأخطاء الطباعية وعلامات الترقيم والإملاء والنحو والصرف، والصياغة، وفق ما أشارت إليه الجداول الإحصائية التي تضمنت الأرقام الدالة على ذلك، كما أن هناك ضعفاً في لغة محاضرات أعضاء هيئة التدريس.

وانطلاقاً من ذلك فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

أ - أن تعيد كليات الحقوق بالجامعات الأردنية النظر في خططها الدراسية بما يتناسب وحاجة الطلبة إلى رفع مستواهم اللغوي وإتقان المهارات الأساسية للغة العربية من خلال تضمين هذه الخطط مادة اللغة العربية في جميع سنوات دراسة الحقوق، وأن تركز فيها على الصياغة القانونية، وتدريب الطلبة عليها، ومساعدتهم في تقديم نماذج ذات مستوى لغوي عال في جميع مستويات دراسة الحقوق (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) وأن يتعاون في صياغة هذه التدريبات مشرعون وقضاة ممن لهم خبرة طويلة في القضاء، ولغويون ممن تتوفر فيهم القدرة العالية في اللغة العربية ومهاراتها.

ب - أن تجري كليات الحقوق في الجامعات الأردنية امتحان كفاية لغوية للطلبة الجدد في كل عام دراسي لمعرفة مستواهم اللغوي، وللتأكد من قدرتهم على الكتابة الصحيحة، ومعرفة مستوى خطوطهم، وأن تعمل على وضع مساق للطلبة الذين لم يحققوا النجاح لتدارك ضعفهم، ورفع سويتهم اللغوية.



ج - أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على جعل إتقان المهارات اللغوية شرطاً أساسياً في تخرج الطلبة بالمستويات الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).

د - أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على نشر الوعي اللغوي بين طلبتها، وبيان دور اللغة العربية وأهميتها في بناء شخصية الفرد والمجتمع، ودورها الرئيس في رفع مستوى مهنية عمل خريجها سواء في السلطة القضائية أو ممارسة مهنة المحاماة، وبيان العلاقة التلازمية بين تخصص الحقوق واللغة العربية.

هـ - أن تعمل كليات الحقوق على رفع المستوى اللغوي لأعضاء هيئة التدريس فيها عن طريق عقد دورات لغوية مستمرة.

و - أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق باللغة العربية السليمة في محاضراتهم، وفي منشوراتهم؛ أي بحوثهم ومؤلفاتهم.

ز - أن يحرص أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق على تصويب ما يرد في أوراق امتحانات الطلبة من أخطاء لغوية وإملائية وترقيمية، وتوجيههم باستمرار للعناية بلغتهم، وأن يحاسب الطالب على أخطائه عند تقدير علامته في الامتحان أو أوراق العمل أو التقارير التي تطلب منه.

ح - ألا تقبل أي رسالة ماجستير أو دكتوراه، وألا تجاز للمناقشة إلا بعد التأكد من أنها خالية من أي عيب لغوي أو أسلوبى.

ط - أن يتوخى أعضاء هيئة التدريس في اختيار المصادر والمراجع للطلبة خلوها من الأخطاء اللغوية، وأن تكون صياغتها القانونية عالية؛ ليحاكيها الطلبة، ولتكون لهم دليلاً ومرشداً وهدايا لرفع مستواهم اللغوي.

ي - أن تتضافر جهود أعضاء هيئة التدريس لتحقيق هذه التوصيات،  
وأن ينطلقوا من مبدأ المسؤولية الجماعية، وأن الواجب القومي يملئهم جميعاً  
أن يكونوا حراساً لهذه اللغة في مجالات تخصصاتهم.

## المراجع

- ١ - ابن جنى، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر، 1954م.
- ٢ - ابن خلدون، المقدمة، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت.)
- ٣ - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤ - ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط3.
- ٥ - بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المعارف، جدة، ودار الرفاعي، الرياض، 1988م.
- ٦ - الجاحظ، عمرو بن بحر (ت 255)، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط4، بيروت (د.ت.).
- ٧ - الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
- ٨ - ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل الفلسطينية ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، دليل الصياغة التشريعية، فلسطين، 2000م.
- ٩ - الروسان، سليم سلامة، قواعد الكتابة والخط، ط1، 1989م.
- ١٠ - الزمخشري، جارالله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار ابن خلدون، الاسكندرية، (د.ت.).

- ١١ - سعيد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر، مصر، 2009م.
- ١٢ - عباس المناصرة، أطلس النحو العربي، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، 1994.
- ١٣ - عبدالجواد الطيب، دراسة في قواعد الإملاء، دار الأوزاعي، بيروت، 1986م.
- ١٤ - عبدالعليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1975م.
- ١٥ - مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، دار لبنان، بيروت، 1984م.
- ١٦ - مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، القاهرة، ط1، 1961م.
- ١٧ - محمود هاشم، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، ط1، 1989م.
- ١٨ - معروف زريق، موسوعة الخط العربي وزخارفها، دار المعرفة، ط1، 1993م.
- ١٩ - فاروق الكيلاني، اللغة العربية في القضاء الأردني، المشكلات والحلول، بحث منشور في (الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني) 2002م.
- ٢٠ - فتحي والي، الوسيط في القضاء المدني، (د.ت)، 1998م.
- ٢١ - فهد أبو العثم، اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء، بحث منشور في (الموسم الثقافي التاسع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني) 2009م.

## مواقع الشبكة (الإنترنت)

١ - الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، مقال بعنوان: "اللغة العربية على كرسي القضاء، منشور على موقع الجمعية بتاريخ 23 جمادى الآخرة، سنة 1429هـ.

٢ - عبدالجبار سهم، مقال بعنوان: "أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم، نشر على موقع (essaouiraneews.com) بتاريخ 2011/4/6.